The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

فبراير 2021 م - 1442 هـ | العدد 20

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

إسرائيل أم حزب الله.. من يقرع طبول الحرب؟

الصفحة:2

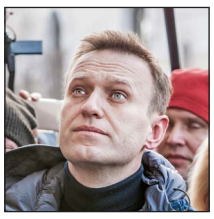

هل يقود اعتقال نافالني الشارع الروسي لإسقاط القيصر الجديد؟!

الصفحة: 4

دبلن ما بعد البريكست.. هل تبقى فاعلة؟

الصفحة: 8

من يمثّل الشعب السوري ومن يمثّل عليه

الصفحة: 12

الأوضاع الاقتصادية تشعل غضب التونسيين

بعد مرور عشر سنوات من الثورة على تفشي البطالة والفقر والفساد والظلم، قطعت تونس طريقاً سلساً صوب الديمقراطية لكن الوضع الاقتصادي ازداد سوءاً، وسط تردّي الخدمات العامة، بينما أوشكت البلاد على الإفلاس، في حقيقة تشير إلى الانسداد السياسي والأزمة السياسية العميقة التي أدّت إلى تردّي الأوضاع وانعدام الحلول لحل مشاكل البلاد المتعاظمة.

شهدت مدينة سوسة التونسية الساحلية مواجهات بين قوات الشرطة وشبان رشقوا قوات الأمن بالحجارة. وألقت الشرطة قنابل الغاز، وقال شهود إنّ المحتجين أحرقوا إطارات سيارات، وأغلقوا الطرق، ورشقوا الشرطة بالحجارة، بينما طاردت قوات الأمن المحتجين وأطلقت قنابل الغاز، واتسعت دائرة الاحتجاجات في مدينة سليانة، شمالي تونس.

وتعيش عدة محافظات تونسية وأحياء بالعاصمة، منذ أيام، على وقع احتجاجات ليلية، شهدت في غالبها اشتباكات عنيفة، بين قوات الأمن والمحتجين، الذين يقومون، وفقاً لتقارير إخبارية، بقطع الطرق مستخدمين إطارات السيارات المشتعلة، واقتحام المراكز التجارية وقذف قوات الأمن بالزجاجات الحارقة.

ولم تُعلن مطالب واضحة خلال احتجاجات العنيفة، والتي وصفتها السلطات ووسائل إعلام محلية، بأنها أعمال شغب ونهب، لكنها تأتي مع تنامي الغضب بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بينما تركز النخبة السياسية اهتمامها على معركة النفوذ والصراع على السلطة.

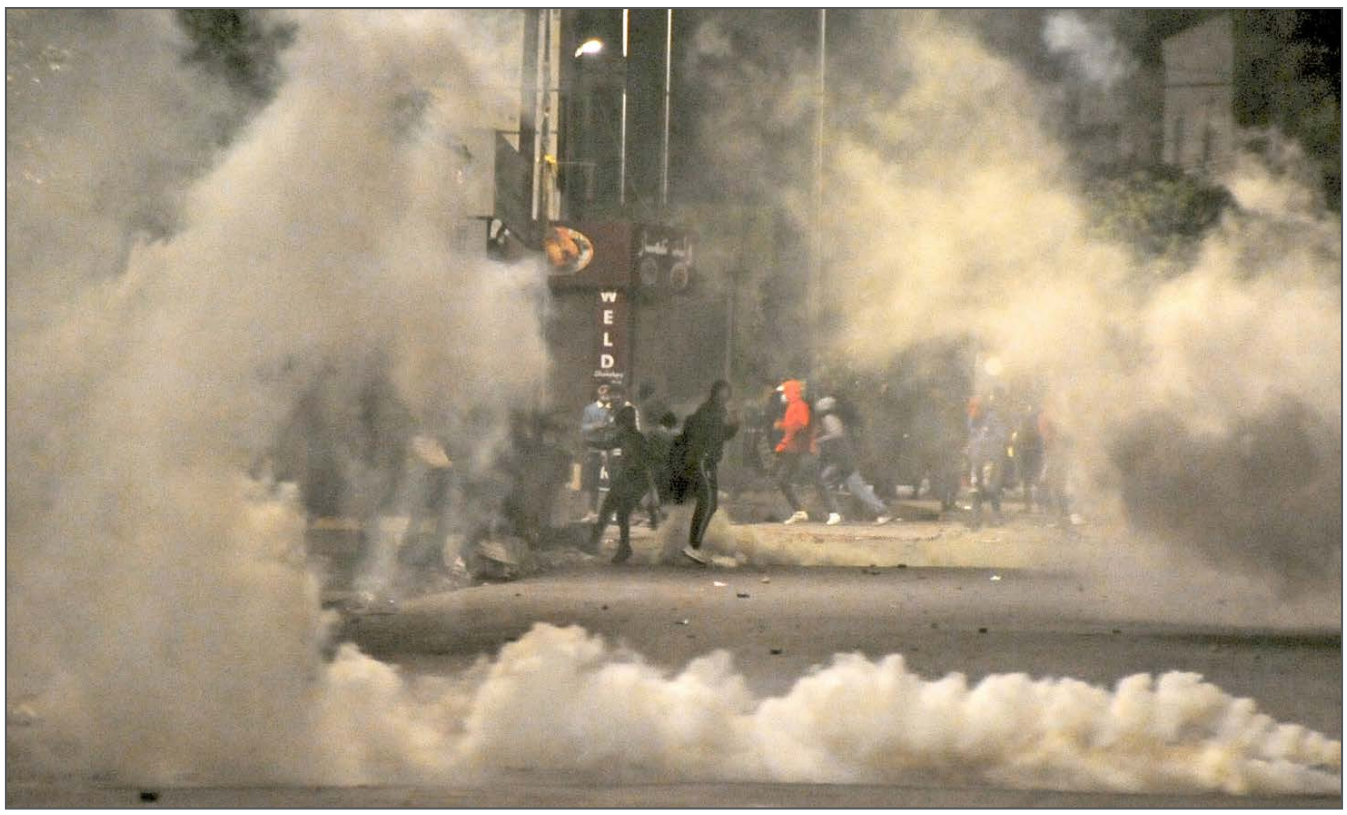

اشتباكات بين عناصر الشرطة التونسية ومتظاهرون في منطقة التضامن في تونس

تغييرات أمنية في بغداد بعد تفجيرين انتحاريين

ضرب انفجاران انتحاريان وسط العاصمة العراقية بغداد، واستهدفا سوقاً شعبيّاً في ساحة الطيران بمنطقة الباب الشرقي التي غالباً ما تعج بالمارة، ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات، وعقب التفجير شهدت بغداد انتشاراً أمنيّاً مكثفاً وغلقاً للطرق المؤدية إلى المنطقة الخضراء.

وقال رئيس الجمهورية العراقية، برهم صالح، إنّ الانفجارين الإرهابيين ضد المواطنين الآمنين في بغداد، وفي هذا التوقيت، يؤكد سعي الجماعات الظلامية لاستهداف الاستحقاقات الوطنية الكبيرة، وتطلعات شعبنا في مستقبل يسوده السلام.

وكان الناطق باسم الجيش العراقي، يحيى رسول، قد أوضح أنّ إرهابيَّين انتحاريَّين فجَّرا نفسَيْهما حين ملاحقتهما من قِبل القوات الأمنية في منطقة الباب الشرقي ببغداد. موضحاً أنّ الهجوم «أدى إلى وقوع عدد من الشهداء والجرحى بين صفوف المدنيين».

وأقال رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، قيادات أمنية كبيرة، بسبب التفجير وعلى رأسها وكيل وزير الداخلية لشؤون الاستخبارات، الفريق الركن عامر صدام، وكلّف الفريق أحمد أبو رغيف وكيلاً لوزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات. كما أقال عبد الكريم عبد فاضل (أبو علي البصري) المدير العام للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية (خلية الصقور) من منصبه، وكلّف نائب رئيس جهاز الأمن الوطني حميد الشطري بمهام إدارة (خلية الصقور)، وربطها بالقائد العام للقوات المسلحة.

الرئيس العراقي برهم صالح

«المركزية» تماطل النظام.. وتصعيد جنوب سوريا

ارتفعت حدّة الهجمات ضد قوات النظام السوري في جنوب سوريا، حيث شنّ مسلحون هجمات متفرقة على مواقع وحواجز عسكرية تابعة للنظام في درعا والقنيطرة، في حين أبلغ ضباط من النظام اللجنة المركزية للتفاوض في درعا بتأجيل الاجتماع المقرّر أن تُحسم فيه أزمة طفس والمنطقة الغربية.

وكانت اللجنة المركزية في درعا، قد رفضت شروط النظام التي قدمها لوقف الهجوم على مدينة طفس وريف درعا الغربي، حيث تضمّنت 3 شروط، خاصة البند الذي يطالب بتهجير 6 أشخاص مطلوبين إلى الشمال السوري، وأكدت مصادر محلية، أنّ المفاوضات استمرت، حيث طرحت اللجنة حلاً آخر على الطاولة، وهو أن يكون الأشخاص بضمانة عشائرهم بحيث لا يقومون بأي خطوة قد تعتبر اعتداء على النظام السوري.

وفي سياق آخر، توقّعت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، أن تتكثف الضربات في وقت تزداد فيه الأنشطة العسكرية في قاعدة الإمام علي تضمّ وحدات النخبة في الحرس الثوري الإيراني، والمرتبطة بطرق تسمى T-1 و T-2 و T-3، وT-4". حيث بدأت إيران في بناء ما يسمى "قاعدة الإمام علي" بالقرب من البوكمال عام 2018، وقامت بحفر الأنفاق وتشييد المباني والمستودعات بين عامي 2019 و2020. وقد تعرّضت هذه المنطقة للقصف عدة مرات، واتهمت سوريا إسرائيل في بعض الغارات الجوية.

إسرائيل أم حزب الله.. من يقرع طبول الحرب؟

لا تـزال حالـة الاسـتنفار الدفاعيـة العاليـة قائمـة في مناطـق مختلفـة في إسرائيـل تحسـباً لقيـام إيـران أو أي مـن وكلائهـا في المنطقـة بتوجيـه ضربـة انتقاميـة مـن سـوريا أو العـراق أو اليمـن أو لبنـان في الذكـرى السـنوية لمقتـل قائـد فيلـق القـدس قاسـم سـليماني والعالم النـووي محسـن فخـري زادة، لكـن سـوء الحسـابات في معايـير القـوة وقواعـد الاشـتباك في المنطقـة، قـد يـؤدي إلى مواجهـة عسـكرية خـلال هـذه الفـترة التي توصـف بالحساسـة للغايـة في ظـل تحريـك غواصـات أميركيـة وإسرائيليـة في ميـاه الخليـج وحاملات طائـرات ومدمـرات.

بالمقابـل، حـزب اللـه يعلـن بشـكل واضـح ربـط لبنـان بالمحـور الإيـراني، وكل مـا كان يقـال في السـابق عـن اسـتقلالية قـراره وأهدافـه مجـرد تمويـه وتغريـر بالـرأي العـام اللبنـاني، حيـث يسـيطر حـزب اللـه عـلى لبنـان ويضعـه في قلـب محـور إيـران، وكلام القيـادي في الحـرس الثـوري الإيـراني الـذي يـرى لبنـان جبهـة إيرانيـة المتقدمـة تجـاه إسرائيـل، وسـاحة نفـوذ لهـا ضمـن مشروعهـا الإقليمـي، وباتـت صـور قاسـم سـليماني القائـد السـابق لفيلـق القـدس الإيـراني الـذي قتـل بغـارة أمريكيـة قـرب مطـار بغـداد، تحتـل طريـق مطـار بـيروت، لتؤكـد إيـران بشـكل رمـزي إن لبنـان تحـت وصايتهـا وهـذا مـا لـن تـرضى عنـه باقـي الفئـات والمكونـات اللبنانيـة التـي باتـت واعيـة إلى أن هيمنـة إيـران كانـت سـبباً رئيسـياً مـن أسـباب الانهيـار المـالي، ودخـل لبنـان في السـجن الإيـراني.

إسرائيل تحذّر.. وحزب الله يتوعد

تشـهده إسرائيـل تحسـباً لأي تحـرك مريـب عـلى حدودهـا مـع لبنـان، وعمـل القـوات الإسرائيليـة عـلى رفـع جاهزيتهـا القتاليـة ووضعهـا في حالـة متأهبـة بشـكل دائـم، وتقـف بالمرصـاد تجـاه أي تحـرك لحـزب اللـه عـلى الحـدود اللبنانيـة، بحسـب مصـدر عسـكري إسرائيـلي، ونقلـت وسـائل إعـلام تأكيـده:" إن أي عمليـة مـن حـزب اللـه سـتقابل بـضرب بنـك أهـداف كامـل في لبنـان"، وكانـت قـد مـررت إيـران مناسـبة ذكـرى مقتـل سـليماني، لكنهـا لم تتخـل عـن محاولـة الـرد، عـبر اطـلاق صواريـخ أو طائـرات بـدون طيـار مفخخـة مـن العـراق، فيـما اسـتبعد المصـدر العسـكري الإسرائيـلي تصعيـداً عسـكرياً، معتـبراً أن طهـران باتـت أضعـف بعـد مقتـل قائـد فيلـق القـدس قاسـم سـليماني، أن هنـاك ضعـف نسـبي تكتيـكي في إيـران بعـد سـليماني، لا سـيما وأن قـآني لم ينجـح في إدارة تركتـه المركبـة بعـد، لكـن القـدرات والتكنولوجيـا موجـودة ويمكـن اسـتخدامها.

بالمقابـل أحيـا حـزب اللـه اللبنـاني الذكـرى الأولى لمقتـل قاسـم سـليماني عـبر مراسـم عـلى الحـدود الجنوبيـة للبنان مـع إسرائيـل، في حـدث رمـزي عـلى تلـة خـارج كفـر كلا القريبـة مـن مسـتوطنة المطلـة الإسرائيليـة، حيـث أدت مجموعـة مـن مقاتـلي حـزب اللـه القسـم أمـام رمـوز حـزب اللـه، كـما رفعـت أعـلام حـزب اللـه مـع صـور لسـليماني وأبـو مهـدي المهنـدس، وتعتـبر مليشـيات حـزب اللـه تابعـة لإيـران وتقاتـل إلى جانـب نظـام الأسـد في سـوريا، وهـو محـور يتبـادل العـداء مـع الولايـات المتحـدة وإسرائيـل.

وفي كلمـة متلفـزة بثتهـا قنـوات لبنانيـة، قـال الأمـين العـام لمليشـيات حـزب اللـه "حسـن نـصر اللـه" إن "محـور المقاومـة اسـتطاع أن يسـتوعب هـذه الضربـة الكبـيرة، وأمريـكا افترضـت أنهـا باغتيـال الحـاج قاسـم سـتضعف إيـران ومحـور المقاومـة، لكننـا نعـرف كيـف نحـول التهديـد إلى فرصـة"، مؤكـداً أن "البعـض يفـترض أن إيـران سـتعتمد عـلى أصدقائهـا بالـرد، لكـن إيـران إذا أرادت أن تـرد فهـي سـترد عسـكرياً وأمنيـاً" وشـدد نصرالـه عـلى أن "إيـران ليسـت ضعيفـة، بـل قويـة، وهـي تقـرر كيـف تـرد ومتـى تـرد، وأصدقـاء إيـران هـم مـن يقـررون إذا أرادوا الـرد عـلى جريمـة الاغتيـال"، فيـما ذكـر موقـع "والـلا" الإسرائيـلي، أن "الجيـش طلـب مـن المدنيـين مغـادرة المناطـق القريبـة مـن المطلـة، وشـمل الأمـر المسـتوطنين القادمـين مـن خـارج المنطقـة".

الغارات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سوريا.. هل تغير المعادلة؟

قـال الجيـش الإسرائيـلي، الـذي نـادرا مـا يعلـق عـلى الضربـات الجويـة التـي تنفذهـا قواتـه، في تقريـر، الخميـس، إنـه قصـف نحـو 50 هدفـا في سـوريا عـام 2020، ولم يقـدم التقريـر السـنوي للجيـش الإسرائيـلي تفاصيـل عـن الأهـداف التـي قصفـت، لكـن يُعتقـد أن إسرائيـل شـنت مئـات الضربـات في سـوريا منـذ العـام 2011، حيـث اسـتهدفت الضربـات، كل مـن قـوات النظـام السـوري والمليشـيات الإيرانيـة المتحالفـة ومقاتلين مـن حـزب اللـه اللبنـاني الـذي يقاتـل إلى جانـب النظـام السـوري، وكنـت قـد تعهـدت إسرائيـل باسـتمرار منـع إيـران مـن ترسـيخ وجودهـا العسـكري في سـوريا، حيـث دعمـت طهـران نظـام الأسـد طـوال الحـرب المسـتمرة منـذ مـا يقـرب مـن عقـد.

مـن جهتـه أكـد وزيـر الدفـاع الإسرائيـلي، بينـي غانتـس، خـلال جولـة تفقديـة في قيـادة المنطقـة الشـمالية (الحـدود مـع لبنـان وسـوريا) مـع كبـار ضبـاط هيئـة الأركان، أن بـلاده في حالـة مـن اليقظـة والاسـتعداد، وأن هنـاك اسـتنفاراً عـلى النقـاط الحدوديـة كافـة، مؤكـداً "لقـد تصرفنـا وسـنواصل العمـل ضـد أي شـخص يحـاول تحدينـا مـن قريـب أو بعيـد. نحـن لا نجلـس وننتظـر، نتخـذ خطـوات أمنيـة وسياسـية واقتصاديـة".

وكانـت صحيفـة هآرتـس قـد نقلـت عـن مصـادر أمنيـة إسرائيليـة أنـه لا نيـة لـدى إسرائيـل بتوجيـه ضربـة لإيـران في الفـترة المتبقيـة مـن إدارة الرئيـس ترامـب. وأكـدت تلـك المصـادر أن الدوائـر الأمنيـة الإسرائيليـة عـلى اتصـال مبـاشر مـع البنتاغـون والقيـادة المركزيـة الأميركيـة خـلال هـذه الفـترة تحديـداً وأنـه لا يستشـف منهـا أن ثمـة نيـة أمريكيـة لتوجيـه ضربـة ضـد إيـران، لكـن إسرائيـل كثّفـت في الآونـة الأخـيرة وتـيرة اسـتهدافها لمواقـع عسـكرية وأخـرى للقـوات الإيرانيـة والمجموعـات الموالـية لهـا في مناطـق عـدة في سـوريا، تزامنـاً مـع تأكيـد عزمهـا "ضرب التموضـع الإيـراني في سـوريا" ومنـع نقـل أسـلحة إلى حـزب اللـه.

ومـن الواضـح أنـه منـذ عـام 2013، تمكنـت إسرائيـل مـن فـرض قواعـد اشـتباك جديـدة تسـمح لهـا بـأن تتحـرك بصـورة مكثفـة في سـوريا، وتسـتهدف عنـاصر موالـية لإيـران مـن جنسـيات مختلفـة مـن دون تلقّـي ردود داخـل أراضيهـا أو أجوائهـا، وهـو حـال لم يكـن ليعجـب حـزب اللـه الـذي طالمـا حـاول إعـادة قواعـد اللعبـة إلى سـابق عهدهـا مـن دون جـدوى، وعـلى الرغـم مـن محدوديـة المواجهـات الأخـيرة عـلى الحـدود وتضـارب الروايـات حولهـا فـإن حالـة الاحتشـاد العسـكري وتعزيـز القـوات عـلى الجانبـين تواصلـت عـلى مـدى الأيـام التاليـة لـه، الأمـر الـذي يدفـع إلى التسـاؤل حـول مصـير التوتـر الحـالي، ومـا إذا كان قـد انتهـى، وهـل سنشـهد تصعيـداً جديـداً؟

من استعراض عسكري لمليشيات حزب الله

عينٌ على الجنوب السوري.. شبح حربٍ والمستفيدون كثر

أحد مقاتلي حزب الله في سوريا - أرشيفية

شبح حرب يلوح في الجنوب السوري، في ظل التصعيد من قبل جميع الأطراف المتواجدة في المنطقة، والتي باتت تخضع لمرجعيات متعددة، ليس بينها النظام السوري، الذي يقتصر دوره على الغطاء السياسي، لمنح شرعية لوجود هذه الفصائل العسكرية التي تتحرّك بمنتهى الحرية على أرضه، وبما يسوّق له إعلامياً، على أنه يجري بموجب اتفاقيات مع النظام الذي استحوذ بقوة البراميل والقذائف الصاروخية، على المساحات الجغرافية الواقعة تحت سيطرته، فيما تتزايد المساحات الجغرافية الواقعة خارجها، والتي تذهب حيناً لصالح معارضيه، وأحياناً لصالح حلفائه، دون أن يكون له دور فيها.

في خضمّ هذا التقهقر العسكري، يسعى رئيس النظام السوري "بشار الأسد" للاحتيال مجدداً على قرار مجلس الأمن الدولي 2254، والقاضي بـ"انتقال سلمي للسلطة"، وهو ما حدث بالفعل، خلال الجلسة الأخيرة لأعمال "اللجنة الدستورية" حيث استبدل مصطلح "العدالة الانتقالية"، بمصطلح "العدالة التصالحية"، بعد أن رفع ستة من أعضاء وفد "المجتمع المدني"، احتجاجاً على مصطلح "العدالة التعويضية"، غير أنّ هذه الخطوة تبدو غير كافيةٍ في ظلّ الانهيار الكامل لسيادة رئيس النظام السوري، وبروز وجوه من الدائرة المقربة منه، ممن انقلبوا عليه، ولهذا فإنّ للأسد مصلحة بهذا التصعيد، بغية ترحيل جميع الملفات، التي يأتي على رأسها "انتقال السلطة"، و"عقوبات قيصر"، التي ستصبح دون جدوى في حال حدوث تصعيد عسكري.

حزب الله هو الآخر بات في مأزقٍ كبير بعد الأزمة الاقتصادية اللبنانية، واشتراط تشكيل حكومة لبنانية لا وجود فيها لحزب الله، من أجل حصول لبنان على قروض، فضلاً عن الاستهدافات الإسرائيلية المركّزة على مواقع حزب الله في سوريا، والتصريحات الإسرائيلية المتكرّرة حول رفض تمركز الحزب على حدودها.

حزب الله في سوريا

لاعب آخر لا يمكن إنكار مصلحته في تصعيد من هذا النوع، وهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي شكّل حكومة يتناوب على رئاستها، مع وزير الدفاع الحالي بيني غانتس، حيث أنّ نتنياهو أبدى مراراً تمسّكاً لا متناهياً بالسلطة، وانقلب على الكثير من الاتفاقيات للبقاء في الحكم، رغم كونه حظي بلقب صاحب أطول فترة حكم في تاريخ إسرائيل، وبالتالي فهو يتشارك المصلحة مع كلّ من الأسد وحزب الله، في خوض حرب جديدة، تؤدّي إلى حالة طوارئ تبقي على وزير الدفاع الحالي في منصبه، وتمنعه من إتمام الاتفاق وتسليم رئاسة الوزراء لغانتس بعد 18 شهراً، وبالتالي فترة حصانة إضافية في ظل قضايا الفساد التي تنتظره بعد خروجه من الحياة السياسية.

توقّعات بتكثيف الهجمات الإسرائيلية خلال الأيام الأخيرة

ليس خفياً على أحد حجم الضغط الذي مارسته إدارة ترامب على إيران وحلفائها، والذي تجلّى بتصعيد واضح الملامح، خلال الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات الأمريكية.

بالإضافة للضغوط على إيران، فقد فاقمت عقوبات قيصر، التي صودق عليها عام 2019، ودخلت حيّز التنفيذ في حزيران يونيو المنصرم، من عزلة النظام السوري، وأدّت إلى شحّ في مصادر تمويله، ما أدخله في أزمة اقتصادية خانقة.

وبهذا السياق، توقّعت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، أن تتكثف الضربات تزامناً مع "قرب انتهاء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في وقت تزداد فيه الأنشطة العسكرية في قاعدة الإمام علي المرتبطة بطرق تسمى T-1 و T-2 و T-3، وT-4".حيث بدأت إيران في بناء ما يسمى "قاعدة الإمام علي" بالقرب من البوكمال عام 2018، وقامت بحفر الأنفاق وتشييد المباني والمستودعات بين عامي 2019 و2020. وقد تعرضت هذه المنطقة للقصف عدة مرات، واتهمت سوريا إسرائيل في بعض الغارات الجوية.

وبحسب الصحيفة، فإنّ القاعدة المستهدفة تضمّ وحدات النخبة في الحرس الثوري الإيراني، وتم استخدامها لتوجيه طائرات مسيّرة نحو المجال الجوي الإسرائيلي. واخترقت طائرة بدون طيار الأجواء الإسرائيلية وتم إسقاطها في فبراير 2018.

وختمت "جيروزاليم بوست" مقالها بالتذكير أن "إسرائيل تعهّدت بوقف التمدد والتواجد الإيراني في سوريا"، واستنتجت أن "حجم الضربات الجوية يشير إلى أن إيران لا تزال موجودة".

الصحافة الروسية تنبأت بحرب على الأراضي السورية

كحال "جيروزاليم بوست"، تنبّأت الصحف الروسية بنبوءة مشابهة، فيما يتعلّق بنشوب حرب بين إسرائيل وإيران، على الأراضي السورية.

حيث اعتبرت صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية أن "سيناريو تحول الجنوب السوري إلى ساحة حرب يغدو أقرب إلى التنفيذ خلال عام 2021، مشيرةً إلى أنّها ستكون "الحرب الإسرائيلية الأولى في مناطق الشمال"، في إشارة إلى الحدود الشمالية للدولة العبرية، مضيفة أن إسرائيل بدأت بالفعل استعدادات واسعة لهذا السيناريو.

وجاءت توقّعات الصحيفة بناء على تقرير أصدره معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، اشتمل على تقييم التهديدات الرئيسية في العام الجديد. وقالت إن التقرير الإسرائيلي لم يقتصر على التوصية بالاستعداد جيداً لمثل هذا التطور، لكنه لفت أيضاً إلى أن القوات الموالية لإيران، وفقاً لمعطيات متوافرة، باتت قادرة على زيادة دقة ضرباتها على المواقع الإسرائيلية بشكل كبير.

وشدّد التقرير ذاته، على أنّه "على إسرائيل أن تظل مصممة على مواصلة عملياتها النشطة لإضعاف المحور الذي تقوده إيران من أجل منعها من إنشاء وتعزيز جبهة عسكرية متاخمة لإسرائيل".

وفي هذا السياق، لفت محللون إلى أن "أحد الجوانب المهمة لهذا التهديد هو محاولات (حزب الله) الحصول على صواريخ موجهة عالية الدقة، التي قد تشكل مشكلة أكثر خطورة للدفاع الجوي الإسرائيلي من القذائف البسيطة التي تم استخدامها حتى الآن".

كما ربطت الصحيفة احتمالات التصعيد بتوقعات لدى الجيش الإسرائيلي تشير إلى إمكانية تعرض إسرائيل في المستقبل القريب لهجمات صاروخية ليس فقط من قطاع غزة، ولكن أيضاً من المناطق الشمالية الغربية لليمن. وقال خبراء إن البيانات تختلف حول مدى النجاح الذي حققته إيران وقواتها الموالية في مشروع تطوير الصواريخ الموجهة عالية الدقة "لكن الأراضي اليمنية ظهرت مراراً خلال العام الماضي كأحد المواقع المحتملة التي يمكن من خلالها شنّ هجوم على مواقع إسرائيلية".

تبدو المنطقة على أعتاب مرحلةٍ جديدة، تشهد فيها تصعيداً غير مسبوق، فيما يمكن اعتباره تمهيداً لاتفاق سلام شامل، فالمخرج الوحيد للممانعين العتاة، ونتنياهو الذي بات هو الآخر عبئاً على الإسرائيليين، حاله كحال بشار الأسد وحزب الله، في سوريا ولبنان، من أزماتهم هو تصعيدها، بغية الخروج بمكاسب كبرى، تضمن لهم جميعاً البقاء في السلطة، بعد توقيع اتفاق سلامٍ يسقط عنهم كلّ جرائم الفساد، ويجنّبهم ويلات المحاكمة.

هل يقود اعتقال نافالني الشارع الروسي لإسقاط القيصر الجديد؟!

لم يدّخر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" جهداً ليظهر نفسه بمظهر "القيصر"، سواء من خلال البروباغاندا التي رافقت صعود نجمه إعلامياً، من خلال الظهور بمظهر المروّض لحيوانات شديدة الافتراس، إلى الصيت الذي يرافق كلبه الشهير، وما أشيع عن استخدامه كأداة ضغط على مفاوضيه؛ هذه الصورة التي رافقها حراك سياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حوّلا روسيا إلى إمبراطورية للرعب، وثقب أسود يخفي كلّ معارضي سياسات "القيصر بوتين".

غير أن المعارض الروسي أليكسي نافالني، نال من هيبة القيصر مراراً، وتمكّن من الخروج خارج الثقب الأسود، الذي ابتلع الحراك الروسي المعارض والمظاهرات مراراً، واستطاع أن يكبح جماح جميع المحاولات لشقّ عصا الطاعة من قبل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، فكان درس أوكرانيا والثورة البرتقالية، التي عادت خلالها روسيا إلى المشهد من نفس الباب.

كاد "نافالني"، الزعيم غير الرسمي لحزب التحالف الشعبي المعارض، أن يدفع حياته ثمناً لمواقفه السياسية، حيث أن الاهتمام الإعلامي بالمعارض الروسي، ازداد بعد أن وصل إلى حافة الموت، جرّاء تعرّضه لما قيل أنّه محاولة تصفية جسدية، من خلال تسميمه، وفق مراكز أبحاث ألمانية، وهو ما أيّدته مراكز بحثية سويدية؛ الأمر الذي فتح الباب واسعاً على أسئلة حول انتهاكات النظام الروسي الحاكم، وسيطرتها على مساحات جغرافية جديدة بالحديد والنار.

اليوم يعود "نافالني" إلى موسكو ليواجه "بوتين" الذي بادر على الفور إلى اعتقاله، دون أن يلقي بالاً للتقارير الدولية التي اتّهمته بشكل مباشر عن المسؤولية بمحاولة اغتياله في وقت سابق، فيما بدأت المواقف الدولية المستنكرة تغزو وسائل إعلام، لتسلّط الضوء على قضية هي الأهم، وهي "هل يكترث بوتين لوسائل الإعلام والمواقف الدولية؟!"

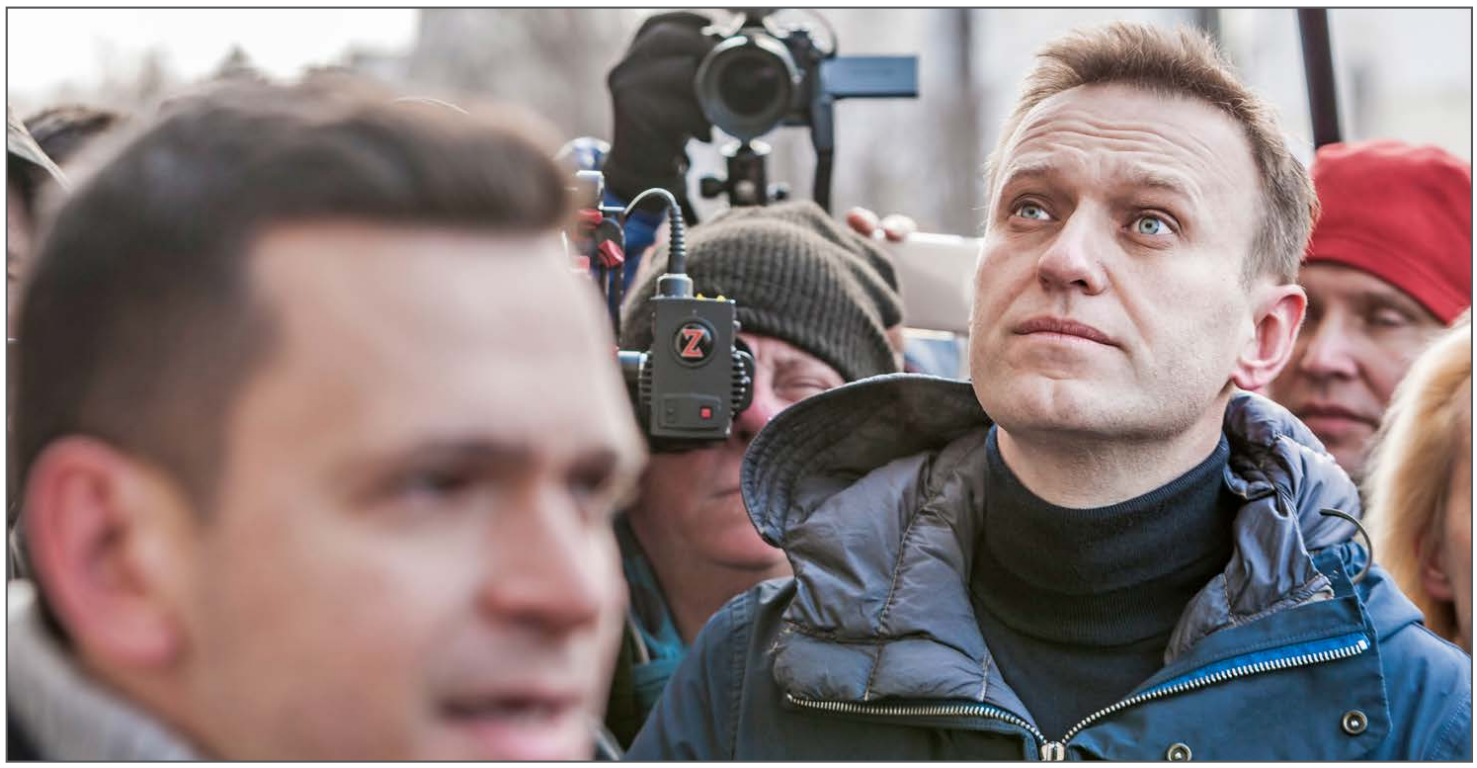

المعارض الروسي أليكسي نافالني

نافالني المعارض الذي هزّ عرش "القيصر الجديد"

اكتسب ألكسي نافالني شهرة كبيرة في روسيا، وخصوصاً في وسائل الإعلام الروسية، كناقد للفساد، وبشكل خاص انتقاده للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. حيث استغل مدونته على موقع "لايف جورنال" لتنظيم مظاهرات واسعة النطاق لمعالجة هذه القضايا، وأشار في أكثر من مقال له، أن نظام بوتين السياسي يضعف بسبب الفساد، لدرجة أن روسيا قد تواجه تمردًا على غرار الربيع العربي في غضون خمس سنوات، وكانت قد اتهمته السلطات الروسية بالتخطيط لسرقة 16 مليون روبل من شركة أخشاب مملوكة للدولة أثناء عمله مستشارًا لحاكم منطقة كيروف عام 2009، وذلك على خلفية ترشحه لانتخابات عمدة موسكو، التي كان حزب "روسيا الموحّدة" الموالي للرئيس الروسي، ويدعم سياساته الداخلية والخارجية، وكان قد طالب ممثلو الادعاء توقيع عقوبة السجن بنافالتي لمدة ست سنوات لهذه التهمة، حيث حكمت إحدى محاكم كيروف في 18 يوليو، بسجنه 5 سنوات مع دفع غرامة قدرها 500 ألف روبل.

هذه القضية التي اتهم فيها نافالتي أثارت ردود فعل داخل روسيا وخارجها، فقد قال ميخائيل غورباتشوف آخر زعيم للاتحاد السوفيتي إن "استخدام القضاء في الخلاف ضد خصوم سياسيين غير مقبول" وقال أن مجمل القضية "تؤكد مع الأسف أنه ليس لدينا قضاء مستقل". وقالت كاثرين آشتون مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي آنذاك، إن "الحكم يطرح أسئلة خطيرة حول وضع حكم القانون في روسيا".

محاولات اغتيال نافالني الفاشلة

قال المعارض الروسي ألكسي نافالني إنه تعرّض للتسميم عن طريق لمس زجاجة، مؤكداً إن غاز الأعصاب لم يكن داخل الزجاجة، بل عليها، و تعهد آنذاك بالعودة إلى روسيا، رغم كل ما يبذله الكرملين لمنعه من ذلك، حيث بدأت القضية في 20 آب/أغسطس 2020، وبينما كان نافالني يستقل طائرة من سيبيريا إلى موسكو، فقد وعيه واضطرت الطائرة للهبوط حيث نقل نافالني إلى مستشفى الطوارئ بمدينة أومسك الروسية، حيث وضع بعدها على جهاز تنفس اصطناعي، وتحدثت ناطقة باسمه عن شبهة تسمم تعرض لها. وذكر نائب مدير المستشفى بأن الأطباء يفعلون ما بوسعهم "لإنقاذ حياته"، وأنه لم يتم تشخيص حالته بالتسمم بعد ولكنها وصفت بالخطيرة، وفي 21 أغسطس 2020، سمح أطباء المستشفى بنقل نافالني على متن طائرة إلى ألمانيا لتلقي العلاج، وذلك بناءاً على طلب من زوجته "يوليا نافالنا" تقدمت به إلى الرئيس الروسي، حيث تم نقله على متن سيارة إسعاف من المستشفى ترافقها سيارات الشرطة إلى المطار، وكانت حالة الناشط الروسي مستقرة ولكنها حرجة.

فيما كشف تقرير استخباراتي أن المعارض الروسي أليكسي نافالني تعرض لمحاولة اغتيال ثانية في الوقت الذي كان يرقد في غيبوبة إثر سقوطه مغشياً عليه خلال رحلة جوية داخلية في سيبيريا في أغسطس الماضي، وكانت قد نقلت صحيفة "التايمز" البريطانية عن مصادر استخبارات غربية أن عملاء الكرملين استهدفوا نافالني، عبر اللحاق به إلى مستشفى في مدينة أومسك الروسية حيث تم نقله بعد تعرضه لهجوم بغاز الأعصاب القاتل.

أما المحاولة الاغتيال الفاشلة الثانية، فقد وقعت قبل نقل المعارض الروسي جواً من روسيا إلى ألمانيا لتلقي العلاج، وأشار أحد المصادر المقرّبة من نافالني: "كان ذلك يهدف لموت نافالني بحلول الوقت الذي يصل فيه إلى برلين"، فيما رجح التقرير نجاة نافالني بعد تلقيه عقار الأتروبين على متن سيارة الإسعاف التي نقلته إلى مستشفى أومسك.

آخر الديمقراطية الروسية "الاعتقال"

اعتقل المعارض الروسي ألكسي نافالني ثلاث مرات في 2017 لأنه نظم تظاهرات غير مصرح بها، وضمت أحياناً آلاف المشاركين في جميع أنحاء روسيا، وتخللها اعتقال المئات، وكان نحو عشرة رجال شرطة قادوا نافالني بالقوة إلى داخل شاحنة ذات زجاج داكن بعيد انضمامه إلى مناصريه في تظاهرة في شارع تفيرسكايا في وسط العاصمة الروسية موسكو، لكن الشرطة الروسية أطلقت سراح نافالني بعد اعتقاله لفترة وجيزة خلال تظاهرات ضد الانتخابات الرئاسية والتي وصفها بـ"الخدعة" حيث كرّست بوتين رئيساً لروسيا حتى 2024.

وفي 17 كانون الثاني/يناير 2021، اعتقلته مصلحة إنفاذ القانون الروسية فور وصوله مطار شيريميتييفو الدولي في العاصمة الروسية موسكو قادماً من ألمانيا بموجب مذكرة سابقة صادرة بحقه بتهمة الاحتيال، وقال نافالني "أنا لست خائفاً أنا أعرف أني على حق.. وأن القضية الجنائية المرفوعة ضدي ملفقة"، وكانت سلطات السجون الروسية حذّرت من أنها لن تتردد في اعتقال نافالني (44 عاما) ما أن يصل الى روسيا، بحجة أنه انتهك خلال إقامته في ألمانيا في الأشهر الأخيرة شروط عقوبة بالسجن مع وقف التنفيذ صدرت بحقه العام 2014.

أوروبا وأمريكا تنددان باعتقال نافالني.. ومطالب بالإفراج عنه

تسارعت ردود الفعل الدولية على اعتقال المعارض الروسي أليكسي نافالني بعد عودته إلى بلاده قادما من ألمانيا، وفي أول رد فعل أوروبي، اعتبر رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، في تغريدة أن اعتقال نافالني بعيد عودته إلى موسكو أمر "مرفوض"، داعياً إلى "الإفراج الفوري" عنه.

فيما قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو "القادة الواثقون لا يخافون الأصوات المعارضة، ولا حتى العنف ضدهم أو يحتجزون المعارضين السياسيين قسرا، فالشعب الروسي، كما الشعوب في كل مكان، يستحق حكومة تدعم سوقا مفتوحة للأفكار وحكما يتسم بالشفافية والمحاسبة ونظاما قضائيا مستقلا، والقدرة على ممارسة أبسط حقوق الإنسان في التعبير عن الرأي دون الخوف من العقوبة".

واعتبر جايك سوليفان مستشار الأمن القومي لبايدن أنه "ينبغي الإفراج فورا" عن نافالني. وكتب سوليفان على تويتر أن "هجمات الكرملين على نافالني ليست انتهاكا للحقوق الإنسانية فحسب، بل إهانة للشعب الروسي الذي يريد أن يكون صوته مسموعا".

ودعت فرنسا السلطات الروسية إلى "الإفراج فورا" عن نافالني الذي اعتُقل بعيد عودته من ألمانيا. وجاء في بيان لوزارة الخارجية الفرنسية أن "فرنسا أخذت، بقلق بالغ، علما بتوقيف أليكسي نافالني في روسيا. وهي تتابع وضعه مع شركائها الأوروبيين، بأقصى درجات اليقظة، وتدعو إلى الإفراج عنه فورا".

من جانبها قالت مديرة مكتب منظمة العفو الدولية في موسكو ناتاليا زفياجينا إن اعتقال نافالني لدى وصوله إلى مطار شيريميتو في موسكو "دليل آخر على أن السلطات الروسية تسعى إلى إسكاته". وأضافت أن اعتقاله "يسلط الضوء على الحاجة إلى التحقيق في مزاعمه بأنه تعرض للتسميم على يد عملاء دولة وبناء على أوامر صادرة من أعلى المستويات".

ما بعد "الوفاق".. هل تخسر تركيا مصالحها في ليبيا؟

توافق الفرقاء الليبيون في ملتقى الحوار السياسي الذي عقدت أولى جولاته في تونس في التاسع من نوفمبر الماضي، على تحديد موعد إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، كما اتفقوا على آلية اختيار السلطة التنفيذية الجديدة أو الحكومة التي ستحضّر لعملية الانتخابات نهاية العام الجاري، بعد جولات مضنية من المناقشات وبضغوط دولية، أثمرت عن تعيين الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيش مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا، وذلك بعد نحو عام من استقالة المبعوث السابق غسان سلامة، الذي استقال من المنصب في مارس/آذار الماضي بسبب الإجهاد، وتولت ستيفاني وليامز (نائبة سلامة) منصب القائم بأعمال المبعوث الدولي إلى ليبيا.

ومع انتهاء المهلة المحددة لخروج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، يبقى اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في البلاد مهدداً، خصوصاً مع احتمال اندلاع أعمال عسكرية مجدداً بين طرفي النزاع، وكانت قد كشفت مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز، مطلع ديسمبر الماضي، وجود 20 ألفاً من "القوات الأجنبية والمرتزقة" في ليبيا، معتبرة ذلك انتهاكاً مروعاً للسيادة الوطنية، كما أشارت إلى وجود عشر قواعد عسكرية في ليبيا، تشغلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شدد، في تقرير قدم إلى مجلس الأمن على ضرورة مغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة الأراضي الليبية، وكان قد دعا في نهاية 2020 إلى تشكيل مجموعة مراقبة غير مسلحة للتحقق من مغادرة المرتزقة، حيث بات يتعيّن على السلوفاكي يان كوبيش المبعوث الجديد إلى ليبيا القيام بمهمة فرض تطبيق هذا الاتفاق وإدارة المفاوضات الصعبة بين الليبيين.

الحوار الليبي.. هل بات التوافق على حكومة وحدة ممكناً؟

اتفق الأطراف الليبيون المجتمعون في مصر، على إجراء استفتاء حول الدستور قبل الانتخابات المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر 2021 في ليبيا، التي تشهد انقساماً وانعداماً للأمن، وكان قد استأنف ممثلون عن فرقاء النزاع الليبي في ضاحية بوزنيقة قرب العاصمة المغربية الرباط المفاوضات حول تقاسم المناصب السيادية، وذلك غداة اتفاق أعضاء لجان الحوار السياسي الليبي على آلية لاختيار أعضاء السلطة التنفيذية، وسيكون على ممثلي فرقاء النزاع الليبي خلال اجتماعهم المرتقب في ضاحية بوزنيقة الاتفاق على الأسماء المرشحة لتولي قيادة سبع مؤسسات سيادية، وهي مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وجهاز مكافحة الفساد ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا والنائب العام.

وسيسهل التوافق على هذه التعيينات جهود ستيفاني ويليامز مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة والوسيطة الدولية في النزاع الليبي لتوحيد السلطة التنفيذية وتشكيل حكومة وحدة قبل مغادرتها المنصب مطلع الشهر القادم، وقالت وليامز إنّ "أمام الليبيين الآن فرصة حقيقية لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم، واختيار حكومة مؤقتة لإعادة توحيد مؤسساتهم من خلال الانتخابات الوطنية الديموقراطية التي طال انتظارها، هذه سلطة تنفيذية مؤقتة سيتم استبدالها بسلطة منتخبة ديموقراطياً، بعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021".

بالمقابل، بدأت معركة تحالفات جديدة استعداداً لخوض غمار المنافسة على مقاعد السلطة التنفيذية، حيث تتصارع أكثر من شخصية بالغرب الليبي على مقعد رئاسة الحكومة على رأسها وزير داخلية حكومة الوفاق الحالي فتحي باشاغا ورجل الأعمال المصراتي عبد الحميد الدبيبة، بينما يميل إقليم الشرق إلى رئاسة المجلس الرئاسي، أين يواجه رئيس البرلمان الحالي عقيلة صالح منافسة شديدة من طرف المستشار ورئيس محكمة الاستئناف عبد الجواد العبيدي.

الحوار الليبي

وكانت قد عبّرت كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا، عن ترحيبها بما أسمتها "الخطوة الكبيرة" المتمثلة بإنشاء آلية يُفترض أن تتيح اختيار سلطة تنفيذية انتقالية مؤقتة في ليبيا، حيث جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية أن "حكومات فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة المتحدة ترحب بتصويت منتدى الحوار السياسي الليبي لصالح آلية اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة ستسمح بتنظيم انتخابات وطنية في ليبيا في 24 ديسمبر 2021".

إخراج المرتزقة.. بين التعزيزات التركية والقرارات الدولية

وقّعت اللجنة العسكرية المشتركة، والتي تضم ضباطاً رفيعي المستوى ممثلين عن حكومة الوفاق والقيادة العامة للجيش الليبي اتفاقاً لوقف إطلاق النار الدائم في 23 أكتوبر في جنيف برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ينصّ على ضرورة إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب وسحبهم من خطوط التماس، وفتح الطريق الساحلي، وتأمين حركة المواطنين المدنيين، وتبادل الأسرى، وتسليم الجثامين، والاستمرار في محاربة الجماعات المصنفة إرهابياً دولياً.

فيما طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، جميع الأطراف الدولية والإقليمية باحترام بنود اتفاق وقف إطلاق النار مشدداً على أن "التنفيذ الفوري لاتفاق وقف إطلاق النار يشمل ضمان مغادرة جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب ليبيا والامتثال الكامل وغير المشروط لحظر الأسلحة المفروض من قبل مجلس الأمن الدولي".

ولعل قيام تركيا مؤخراً بتمديد تواجدها العسكري لمدة 18 شهراً عبر موافق البرلمان التركي لتواجد قواته خارج البلاد، وهو لا يعكس نوايا جادة للخروج، حيث أرسلت تركيا طائرات مسيّرة ومدربين ومستشارين عسكريين إلى ليبيا بموجب اتفاق عسكري موقع مع حكومة الوفاق الوطني. كما أرسلت مرتزقة سوريين، بحسب خبراء الأمم المتحدة.

مليشيات طرابلس

وهذا الأمر ينطبق أيضاً على التواجد الروسي عبر مجموعة فاغنر، فيما تنفي روسيا لعب دور في وجود مرتزقة روس. لكن في مايو 2020، أكد خبراء من الأمم المتحدة وجود مرتزقة في ليبيا من مجموعة فاغنر المعروفة بأنها مقرّبة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

بعض العراقيل حالت دون تنفيذ بند إخراج المرتزقة وذلك مع استمرار التدخل التركي سواء بإرسال المرتزقة والأسلحة إلى ليبيا أو بإبرام اتفاقيات التدريب، بالإضافة لعدم وجود إرادة ورغبة من حكومة الوفاق وتيار الإخوان لإخراج المرتزقة قبل تحقيق مصالحهم، فمرتزقة أردوغان يشكلون عقبة كأداء في وجه أية جهود للمصالحة وتوحيد البلاد، حيث يرى مراقبون أنه ليس من المتوقع أن تتخلى تركيا عن مرتزقتها والجماعات المسلحة الموالية لها تحت أي ظرف من الظروف

وبات معلوماً أن تركيا تريد أن تبقى لاعباً أساسياً في الساحة الليبية وعينها على ثروات وموارد هذا البلد ومشاريعه التنموية وأذرعها في هذا هي مجاميع المرتزقة والجماعات المسلحة الموالية لها وشراء الولاء من عدد من السياسيين الليبيين الذين هم في الواجهة، والجماعات التركية بالوكالة لعبت دوراً مهما في الصراع الليبي، حيث عُرض على المقاتلين السوريين في البداية ما يصل إلى ألفي دولار شهرياً، حيث كانت تقدم حوافز إضافية مثل الرعاية الصحية ومنح الجنسية التركية للراغبين في قبول عرض القتال في الخارج، ومثّلت هذه الرغبة في تحقيق مكاسب مادية أقوى دافعاً للمقاتلين، إذ لا تقودهم أهداف دينية أو أيديولوجية.

من احدى جلسات **ملتقى الحوار السياسي الليبي**

الضامن الروسي.. خلط الأوراق في الملف السوري

نور مارتيني

في الملف السوري، حاولت روسيا مراراً لعب دور الضامن لجميع الأطراف اللاعبة في الملف السوري، ويبدو أن الاتفاق التركي- الروسي الذي كان في ظاهره عنواناً للعلاقات الروسية -التركية، بعد قطيعةٍ دامت أعواماً، فيما كانت تلك المرحلة في الواقع هي عنوان لمرحلة جديدة للعلاقات الإسرائيلية- التركية، التي ساءت كثيراً لدرجة خفض التمثيل الديبلوماسي، والذي بلغ ذروته عام 2010 مع أحداث باخرة مرمرة، فجاءت المصالحة الروسية- التركية في سلة واحدة مع عودة السفير الإسرائيلي إلى أنقرة، والصفقات التي عقدت في سوريا، وأدّت إلى سيطرة النظام السوري على معظم المناطق الخارجة عن سيطرته، مع إنشاء قواعد عسكرية روسية في مناطق النظام، وأخرى تركية في المناطق الخارجة عن سيطرته.

لعبة محور أستانة، جاءت في مرحلة لاحقة، لتلعب روسيا دور الضامن نفسه، لإيران، التي لم تعد قادرة على الاستغناء عن الأخيرة بعيد التصعيد الدولي، والعقوبات الدولية لها بسبب برنامجها النووي، ومحاصرتها اقتصادياً، بالتوازي مع تورّطها في معارك متفرقة في مختلف أنحاء العالم، أدّت إلى استنزافها، فضلاً عن الدور السعودي في مضاعفة خساراتها، بسبب تحطيم أسعار النفط العالمية، مع وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدّة الحكم، وهو ما جعلها غير قادرةٍ على الاستغناء عن هذا التحالف مع روسيا.

وسط هذه المؤشّرات يبدو من المنطقي التساؤل حول حقيقة الدور الروسي في المياه الدافئة، وطبيعة الجهة التي تمثل ضامناً لها، فالتحالف مع إيران في أستانة، كان له دور كبير في تقدّم النظام في مناطق الشمال السوري، وهو ما بدا واضحاً وجلياً في طبيعة المعارك التي حصلت في إدلب، خلال الشتاء الماضي، والرسائل الطائفية التي وجهها النظام السوري من سراقب ومعرة النعمان، بالمقابل، يبدو واضحاً أنّ التحالف الروسي- الإسرائيلي بدا أمتن وأقوى من نظيره الأستاني في الجنوب السوري، أو حين يتعلّق الأمر بإسرائيل، حيث لم تحرّك القواعد العسكرية الروسية ساكناً أمام الهجمات المتكرّرة على المواقع الإيرانية في سوريا.

ولم تخفِ وسائل الإعلام والمراكز البحثية حيرتها، أمام عدم استخدام روسيا لصواريخها، وقواتها الجوية من أجل الدفاع عن مواقع النظام السوري، والمنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا، أمام الهجمات الإسرائيلية والاستهدافات المتكرّرة من قبلها.

الجنوب السوري.. معارك طاحنة لإقصاء إيران

منذ أعلن عن حلّ ميليشيا البستان، ذراع الحزب السوري القومي الاجتماعي العسكرية في مناطق الجنوب السوري، والتي كان يموّلها رجل الأعمال المعاقب دولياً "رامي مخلوف"، دخل الجنوب السوري دوامة عنف لا تنتهي، تجلّت ملامحها في عمليات الخطف أو التصفيات المتبادلة، التي يحاول النظام توصيفها بالأهلية والطائفية، استناداً إلى الهوية الطائفية لسكان محافظتي درعا والسويداء، إلا أنها في الواقع ناجمة عن تصفية الحسابات بين الفرقة الرابعة المدعومة من قبل إيران، والفيلق الخامس الذي أنشأته روسيا في المنطقة.

الشرطة العسكرية الروسية

هوية مقاتلي الطرفين تؤكّد أن روسيا، من خلال إنشائها فيلقاً خامساً يأتمر بأمرها، ومحاولاتها الحثيثة لإبرام اتفاق مصالحة مشابه مع أهالي السويداء، من خلال محاولات استمالة المرجعيات الدينية في المحافظة.

ففي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر المنصرم، التقى وفد عسكري روسي قادم من دمشق، بوجهاء اجتماعيين وقادة أمنيين وعرض عليهم رغبته بإجراء (تسوية) للشبان المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية في صفوف جيش النظام السوري. وأشارت مصادر المنطقة وقتها، أنّ زيارة الوفد الروسي إلى السويداء تأتي على وقع أنباء تتحدث عن مساعٍ جديدة لتشكيل لواء مقاتل يتبع لتشكيل الفيلق الخامس الذي شُكل في درعا، وهو مشروع جرى رفضه في السويداء منذ نهاية خريف عام 2018.

تزامن ذلك مع تصريحات متواترة لعدة جهات عسكرية، بأنّ إسرائيل لن تسمح لإيران بالتموضع على مقربة من حدودها، ويبدو أنّ روسيا هي الضامن لتنفيذ وعود إسرائيل باللجوء إلى القوة الناعمة، بدلاً من القوة العسكرية.

نقطة روسية في معقل الميليشيات الإيرانية

شهد أوخر العام المنصرم، تطوّراً من نوع جديد، حيث افتتحت القوات الروسية أول مقر لها في مدينة البو كمال بريف دير الزور الشرقي على الحدود مع العراق، في منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول المنصرم، وتمركزت القوات في مبنى الفندق السياحي وسط مدينة البو كمال.

بالتوازي مع هذه الخطوة، سجّل تصعيد إسرائيلي ملحوظ على مواقع هذه الميليشيات في دير الزور، سيما وأنّ هذه المحاولات جاءت بعد محاولات عدة لاقت رفضاً كبيراً من قبل الميليشيات الإيرانية التي تسيطر على المدينة، وتزامن ذلك مع تصريحات لمصادر موالية لدمشق، قالت إن أجهزة أمن النظام السوري، اقتحمت موقعاً لميليشيات إيرانية في دير الزور واعتقلت عدداً منهم.

وتتزامن هذه التحركات مع تصريحات لمتزعم ميليشيا حزب الله اللبناني "حسن نصر الله"، حول دور إيران في إقناع روسيا بالانخراط في الملف السوري، وأنّ قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري الإيراني"، قاسم سليماني، اجتمع مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لمناقشة التدخل الروسي العسكري في سوريا.

بوادر حرب في الجنوب السوري

بدأت الصحافة الروسية تتحدّث عن بوادر حرب بين إيران وإسرائيل على أراضي الجنوب السوري، ولكن اللافت في الأمر أن التصريحات لم تشر إلى دور النظام السوري في هذه الحرب التي تجري على أرضه، سيما وأن مسؤولين إسرائيليين كانوا قد صرّحوا في وقت سابق بعدم خطورة النظام السوري بمعزل عن إيران، وهو ما تسعى روسيا لتكريسه من خلال إزاحة الميليشيات الإيرانية عن الحدود الجنوبية السورية.

حيث قالت صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية أن "سيناريو تحول الجنوب السوري إلى ساحة حرب يغدو أقرب إلى التنفيذ خلال عام 2021". ولفتت إلى أن هذه ستكون "الحرب الإسرائيلية الأولى في مناطق الشمال"، في إشارة إلى الحدود الشمالية للدولة العبرية، مضيفة أن إسرائيل بدأت بالفعل استعدادات واسعة لهذا السيناريو.

جاء تحليل الصحيفة الروسية، استناداً إلى تقرير أصدره معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، اشتمل على تقييم التهديدات الرئيسية في العام الجديد. وقالت إن التقرير الإسرائيلي لم يقتصر على التوصية بالاستعداد جيداً لمثل هذا التطور، لكنه لفت أيضاً إلى أن القوات الموالية لإيران، وفقاً لمعطيات متوافرة، باتت قادرة على زيادة دقة ضرباتها على المواقع الإسرائيلية بشكل كبير.

هذه التصريحات تفتح الباب واسعاً على حقيقة الجهة التي يضمنها الجانب الروسي، وما إذا كانت روسيا جاهزة لصفقة مع الجانب الإيراني، وإزاحة إسرائيل، بعد تبدّل المعطيات بقدوم بايدن إلى السلطة، والحديث عن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، ما يعني رفع العقوبات الاقتصادية عن الأرصدة الإيرانية المجمّدة، وهو ما عوّلت عليه روسيا طويلاً، في وقت خرجت ابنة الرئيس الأسبق رفسنجاني لتفصح عن المبالغ التي تكبّدتها إيران، في حروبها التي موّلتها على حساب قوت شعبها!

أحد الجنود الروس في سوريا

تماثيل وإحياء ذكرى.. هكذا ردّت إيران على مقتل سليماني

تمثال لسليماني في لبنان

مرهف دويدري

هيمنت الذكرى الأولى لمقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب قائد مليشيات الحشد الشعبي العراقي "أبو مهدي المهندس"، على دول باتت تسيطر عليها إيران عبر مليشياتها الطائفية من العراق إلى لبنان مروراً باليمن وسوريا، حيث كان سليماني مهندس عمليات القتل والتدمير الممنهج لهذه الدول من أجل إحياء فكرة الإمبراطورية الفارسية، عبر ما يسمى "تصدير الثورة الإيرانية" على الرغم من ادعاء نظام الملالي أن إيران "دولة إسلامية" وعملت على تحطيم تماثيل مفكري وشعراء العراق بعد بسط هيمنتها على بلد الحضارات.

زجت المواقف المتشددة لطهران وواشنطن طوال العام الماضي، العالم في خوف من اندلاع صراع بين الطرفين يكون العراق مسرحاً له، وقامت إيران عقب اغتيال سليماني بإطلاق عدد من الصواريخ ضد قواعد في العراق تضم جنوداً أمريكيين، بينها قاعدة عين الأسد في غرب العراق، كما حذرت بأن المسؤولين عن اغتيال سليماني "لن يكونوا بأمان"، ما دفع بمراقبين للتوقع بأنّ الخطر الأكبر قد يكون خلال عام 2021 .

بالمقابل، كرر الرئيس الأميركي دونالد ترمب، منذ الثالث من يناير 2020، موقفه الثابت بأنه "إذا قتل أميركي سأحمّل إيران المسؤولية" في إشارة إلى تكهنات بتعرض أميركيين لهجمات أخرى في العراق، واتهم طهران بالوقوف وراء هجوم صاروخي استهدف السفارة الأميركية في بغداد في 20 ديسمبر.

فيما اتهم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الرئيس الأميركي المنتهية ولايته بالسعي إلى اختلاق "ذريعة" لشن "حرب" قبل خروجه من البيت الأبيض في 20 يناير بعد ولاية شن خلالها حملة "ضغوط قصوى" على طهران، مؤكداً في تغريدة إن "عملاء استفزازيين إسرائيليين يخططون لشن هجمات على الأميركيين في العراق" لوضع الرئيس الأميركي دونالد "ترامب في مأزق بسبب حرب ملفقة".

في تحد للشارع العراقي.. الحشد الشعبيّ يدعو لإحياء ذكرى القتيل

في الذكرى الأولى لمقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في ضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد، تجمع آلاف العراقيين ونددوا بالولايات المتحدة، حيث تجمهر رجال ونساء وأطفال وهم يرتدون ملابس سوداء عند موقع الهجوم حيث أشعلوا شموعاً لتحية "شهدائهم" منددين بـ "الشيطان الأكبر"، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وداخل قبة البرلمان العراقي أقيم "احتفال" لمناسبة مرور عام على مقتل قائد فيلق القدس الإيراني السابق قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، في خطوة أثارت الكثير من الجدل في العراق، وحضر الاحتفالية رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض وعدد من النواب وشخصيات سياسية وممثلين عن رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.

وأقيمت المراسم بدعوة من الحشد الشعبي، وأعقبها تجمع في ساحة التحرير وسط بغداد، للتنديد بـ"الاحتلال الأميركي"، وتوافد مئات الأشخاص من مختلف المحافظات للمشاركة في إحياء الذكرى، وتوعد قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي بالرد على "أي خطوة" تستهدف إيران، وذلك خلال زيارته جزيرة استراتيجية في الخليج.

وكانت مليشيات الحشد الشعبي، قد جددت مطالباتها وتهديداتها بإخراج القوات الأميركية من البلاد، حيث قال فالح الفياض، رئيس الحشد بحسب ما نقلت عنه قناة تابعة لمليشيا النجباء، إن "خروج القوات الأميركية من البلاد يعطي العراق حقيقة استقلاله من سيطرة المحتلين"، وأضاف: "لا بد من الرد على جريمة اغتيال قادة النصر بإخراج المحتل"، في إشارة إلى اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، مع نائب رئيس مليشيا الحشد أبو مهدي المهندس بطائرة مسيرة، العام الماضي في محيط مطار بغداد.

سليماني يهيمن على لبنان عبر سليماني

نصَب حزب الله اللبناني، تمثالاً للجنرال الإيراني قاسم سليماني في منطقة مارون الراس جنوب لبنان مما أثار انتقادات واسعة وسخرية في الأوساط اللبنانية والعربية، وذلك لتصويره كمقاوم يظهر التمثال الخشبي سليماني وهو يشير بإصبعه إلى الأراضي الفلسطينية، في وقت كانت مليشياته تقتل المدنيين في سوريا والعراق واليمن.

حيث أثار رفع حزب الله نصبا تذكارياً لقاسم سليماني، في بلدة مارون الراس الحدودية الجنوبية مع إسرائيل، حالة من الغضب بين رواد مواقع التواصل في لبنان، ويأتي إقامة التمثال، ورداً على هذه الخطوة، أطلق ناشطون واعلاميون وسم "لبنان أكبر من سليمانكم" الذي تصدر الأكثر تداولاً (الترند) على موقع تويتر في لبنان خلال الساعات الماضية، وتساءل المغردون عن سبب هذا التمثال، وما الذي قدمه سليماني للبنان؟، ولماذا يحرص حزب الله على الزج بلبنان في الصراعات المختلفة؟، ولماذا يريد حسن نصر الله تغيير هوية لبنان؟.

سليماني وسط صنعاء.. الحوثيون يتحدون

أحيت جماعة الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن، الذكرى الأولى لمقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني، ونشرت صوراً عملاقة في شوارع العاصمة اليمنية، وفي ساحة جامع الصالح في صنعاء، وأقامت مراسم بحضور السفير الإيراني حسن إيرلو وقيادات في الجماعة، وقد أشعلت الفعّالية، الشارع اليمني، وأبدى مسؤولون وناشطون يمنيون استياءهم من الاحتفاء واعتبروه تأكيداً جديداً على التبعية المطلقة لطهران.

فيما وصف اليمنيون سليماني، في ذكرى مرور عام على مقتله، عبر مواقع التواصل بـ"أكبر أذرع إيران الملطخة بدم العرب"، متوعدين حسن إيرلو بالمصير ذاته، كما طالبوا الحكومة اليمنية وتحالف دعم الشرعية في اليمن بسرعة، بإنقاذ صنعاء قبل أن تتحول إلى "قم" أخرى.

ويأتي ذلك في وقت يعيش فيه الملايين من المواطنين في مناطق سيطرت الحوثيين، يتضورون جوعاً وفقراً في أكبر مأساة إنسانية، لا يمكن أن يوصف سوى بالسفه والنفاق الإيراني الذي ينفذ أجنداته السياسية على حساب أرواح الأبرياء ومقدراتهم، لإحياء ذكرى سليماني كرسالة للأميركيين أن هذا النظام ما زال بقوته، وأن أي هجوم عسكري سيكون الرد من كل حلفاء طهران في المنطقة من الجماعات والمليشيات وعلى رأسها الحوثي الذي لا يهدد اليمن بل المنطقة بأسرها والممرات المائية الدولية.

دمشق تحتفي بذكرى مقتل سليماني وتغيّر أسماء الشوارع

أقامت سفارة إيران في العاصمة السورية بدمشق، في دار للثقافة والفنون حفلًا لإحياء الذكرى السنوية الأولى لمقتل قاسم سليماني، حيث تحدثت ممثلة رئيس النظام السوري بثينة شعبان التي أكّدت إنّ "قاسم سليماني مناضل من أجل الحرية وينشد العدالة لإخوانه في الإنسانية"، بحسب تعبيرها، ورأت أنّ التواضع لم يحجب فكر الشهيد سليماني الاستراتيجي لمواجهة من يريد حرمان منطقتنا من عناصر قوتها، في إشارة واضحة للسيطرة الإيرانية على النظام السوري.

كما أُقيم حفلا بمدرسة الحسين في مدينة الميادين بمحافظة دير الزور، بحضور شخصيات قيادية تابعة للحرس الثوري الإيراني، أبرزهم قائد مليشيات "القرى" المحلية، وقائد لواء "أبو الفضل العباس"، وقائد مليشيات "لواء السيدة زينب" وقائد مليشيات "الشيخ"، بحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان، وأتى ذلك في دلالة على ارتباط تلك الفصائل التي تقاتل إلى جانب قوات النظام بطهران، وعلاقتها الخاصة بسليماني الذي كانت له اليد الطولى في تشكيلها وتنظيم عملها.

وكانت قد غيّرت إيران، وبموافقة من مؤسسات النظام السوري، أسماء شوارع معروفة في منطقة السيدة زينب في العاصمة السورية دمشق، وبحسب تقارير، فقد تم إطلاق اسم "الفاطمية" على سوق تجارية تقع إلى الغرب من شارع "التين" الذي تغيّر اسمه هو الآخر، وأصبح شارع "الحوراء"، وتتعامل إيران مع منطقة السيدة زينب، في دمشق، كنقطة ارتكاز تحشد فيها مقاتلين من مختلف الجنسيات، حول العالم، وتشكل منهم مليشياتها المنتشرة في سوريا، وقد وصل عددها إلى خمسين ميليشيا، تضم أكثر من 60 ألف مقاتل، بحسب مصادر مختلفة.

دبلن ما بعد البريكست.. هل تبقى فاعلة؟

جاسم محمد

أخيراً، انفصلت بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي في الأول من يناير 2021، مع انتهاء فترة الانتقال التي دامت 12 شهراً، وانتهت جميع قواعد الاتحاد الأوروبي التي تم تطبيقها سابقاً في المملكة المتحدة.

ومنذ هذا التاريخ سوف تسعى الحكومة البريطانية بالتفاوض على اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبية بشكل ثنائي، وستكون قواعد أكثر صرامة بشأن لم شمل الأسرة، نظراً لأنّ القانون البريطاني سيحلّ أيضاً محل قواعد اتفاقية دبلن بشأن لم شمل الأسرة، فسيصبح من الصعب الانضمام إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون بالفعل في المملكة المتحدة.

ويقول وزير الهجرة البريطاني، براندون لويس، وفقاً لمقترحات السياسة الواردة في الكتاب الأبيض بشأن الهجرة: "نريد شراكة مستقبلية وثيقة لمواجهة التحديات المشتركة بشأن اللجوء والهجرة غير الشرعية".

ويُلزم القسم 17 من قانون الاتحاد الأوروبي (الانسحاب) لعام 2018، الحكومة بالسعي للتفاوض بشأن اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، تسمح للأطفال طالبي اللجوء غير المصحوبين بذويهم في الاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى أفراد الأسرة الموجودين بشكل قانوني في المملكة المتحدة، حيث يكونون في أفضل حالاتهم.

وسوف لن يتم تطبيق لائحة دبلن، التي تحدّد الدولة الأوروبية المسؤولة عن فحص طلب اللجوء، في المملكة المتحدة، بموجب اتفاقية دبلن، يمكن للدول الأعضاء أن تطلب من دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي أن تتولّى مسؤولية طلب اللجوء الخاص بالأشخاص.

ما هي لائحة دبلن؟

لائحة دبلن هي تشريعات الاتحاد الأوروبي تحدّد المعايير والآليات لتحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص طلب اللجوء المقدم في الاتحاد الأوروبي، ويسمح للدول الأعضاء في دبلن بإرسال طلبات إلى الدول الأعضاء الأخرى لتولي مسؤولية أو استرجاع طلبات اللجوء (مع مراعاة القيود الزمنية)، كان الهدف من اللائحة ضمان الوصول السريع إلى إجراءات اللجوء والحد من المعالجة المزدوجة لطلبات اللجوء من قبل الدول المختلفة.

تم اعتمادها في يونيو 2013، وتم تنفيذها اعتباراً من الأول من يناير 2014، وفقاً إلى لائحة الاتحاد الأوروبي رقم (2013/604)، وتعتبر تجديداً للتشريع منذ عام 1990، كان يُعرف في الأصل باسم اتفاقية دبلن.

تُظهر أرقام وزارة الداخلية أنّ المملكة المتحدة تعيد القليل من طالبي اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. في عام 2018، نقلت 209 أشخاص بموجب لائحة دبلن، بينما قبلت 1215 مهاجراً من بقية أوروبا. في عام 2019، سجلت ألمانيا 142، 450 طلب لجوء، وفرنسا 119، 915 واليونان 74، 905، وفقاً لمكتب دعم اللجوء الأوروبي، سجلت المملكة المتحدة 44250 طلب لجوء.

كيف تعمل لائحة دبلن؟

تحدّد لائحة دبلن الدولة العضو المسؤولة عن تحديد طلب اللجوء باستخدام تسلسل هرمي للمعايير، وتشمل هذه: لم شمل الأسرة، وحيازة وثائق الإقامة أو التأشيرات، والدخول أو الإقامة غير النظامية، والدخول المعفى من التأشيرة.

تسلّط توجيهات حكومة المملكة المتحدة بشأن لائحة دبلن الثالثة الضوء على أنّ وحدة الأسرة هي الاعتبار الأساسي: الأحكام المتعلقة بوحدة الأسرة والمصالح الفضلى للطفل هي اعتبارات أساسية قد تؤدّي إلى أن تكون الدولة المسؤولة عن فحص طلب اللجوء هي الدولة التي يوجد فيها أفراد أو أقارب طالب اللجوء، على النحو المحدد في لائحة دبلن أو مقيم، عادةً ما تكون الدولة الأولى التي تدخل الاتحاد الأوروبي هي الدولة المسؤولة عن معالجة طلب اللجوء الخاص بشخص ما، بعد دخول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، يجب استبدال دبلن الثالثة باتفاقية جديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن مثل هذه الاتفاقية لم يتم وضعها بعد.

ما بعد البريكست

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستفقد الحكومة البريطانية، الحق في نقل اللاجئين والمهاجرين إلى الدولة التي وصلوا إليها في الاتحاد الأوروبي، وهو حجر الزاوية في نظام اللجوء الأوروبي المعروف باسم لائحة دبلن.

ورغم خروج بريطانيا باتفاق مع الاتحاد الأوروبي، فإنّ التفويض التفاوضي للفرنسي، الذي حددته 27 حكومة، لم يقدّم مقترحات واضحة للتعاون والحوارات المنتظمة حول إدارة آلاف الأشخاص الفارين من الحرب والفقر في الشرق الأوسط وأفريقيا. بينما يمكن للمملكة المتحدة إبرام اتفاقية ثنائية جديدة مع فرنسا، كان أحد المشرعين السابقين في الاتحاد الأوروبي متشككاً بشأن الصفقات الصغيرة مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

ويقول كلود موراليس، عضو البرلمان البريطاني السابق الذي شارك في صياغة قانون اللجوء في الاتحاد الأوروبي وترأس لجنة العدل والشؤون الداخلية بالبرلمان: "إنّه ليس عداء.. إنّهم «الاتحاد الأوروبي» حساسون للغاية تجاه سياسة العدالة والشؤون الداخلية في المملكة المتحدة".

وفي ذات السياق، قال وزير الهجرة البريطاني، كريس فيلب، بعد محادثات مع المسؤولين الفرنسيين في أعقاب البريكست، إنّ بريطانيا وفرنسا تعملان بخطى حثيثة على خطة جديدة لردع الناس عن عبور القناة في قوارب صغيرة، لكنه قدم تفاصيل قليلة وبعد هذا التاريخ، ستكون المملكة المتحدة قادرة على التفاوض بشأن ترتيبات العائدات الثنائية الخاصة بها، اعتباراً مع مطلع عام 2021.

يبقى أمر ضبط الحدود الفرنسية البريطانية، بحر المانش، تحدياً كبيراً لبريطانيا، وربما حتى إلى فرنسا، وهذا ما يتطلب من كلا البلدين، إيجاد اتفاقيات ثنائية، بديلاً عن لوائح دبلن، وهذا ما بات متوقعاً.. إنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أبدا من مهمة استقبال اللاجئين، فهي موقعة على اتفاقية عام 1951، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي تؤكد على توفير الحماية إلى اللاجئين.

انتباه.. تركيا تستدير وتتراجع إلى الخلف

أحمد قطمة

بعد سنة من استعراض العضلات، وإرسال السفن الحربية والخاصة بالتنقيب إلى المتوسط، بجانب حشد المرتزقة للقتال في مجموعة بؤر ملتهبة، والتهديد المتواصل لأوروبا بالمهاجرين وفتح الأبواب في وجههم، ومهاجمة السعودية والإمارات ومصر، المصحوب بلغة استعلاء طوراني عثماني، يبدو أنّ العام الجديد 2021، يحمل في طياته ما يعاكس تلك السياسات التركية المستندة على منطق القوة، مع إدراك أنقرة بأنّ قوتها العسكرية ليست كافية للتمدّد أينما تشاء، نتيجة وجود قوى أخرى صنعت لها خطوطاً حمراء، إن في ليبيا، وإن في المتوسط، وإن في أرمينيا، وإن في شمال سوريا، بجانب اندحار ترامب لصالح بايدن في واشنطن.

مع اليونان.. انسحاب من المتوسط

فمع اليونان، التي كادت أن تصل الأمور بينها وبين تركيا إلى مرحلة التصادم العسكري، وبالتزامن مع القمة الأوروبية التي انعقدت حينها، أعلنت وزارة الدفاع التركية، في الأول من أكتوبر الماضي، عن توصلها إلى تفاهم مشترك مع الجانب اليوناني حول "مبادئ عامة" لتسوية التوتر العسكري بينهما، في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

فيما كشفت معطيات "رفينيتيف أيكون" للملاحة، أنّ سفينة التنقيب التركية "ياووز"، تركت المنطقة التي كانت تعمل بها بجنوب غربي قبرص وبلغت الساحل التركي، وأفصحت معطيات تعقّب حركة السفن، أنّ السفينة "ياووز" رُصدت قرب ميناء تاشوجو التركي في إقليم مرسين، وذلك في استجابة لتهديد زعماء الاتحاد الأوروبي بمعاقبة أنقرة، إذا واصلت أعمال التنقيب في أجزاء متنازع عليها في البحر المتوسط.

مع سوريا.. انسحابات من نقاط عسكرية

أما في سوريا، فبعد سنوات من تمويل وتسليح الجماعات المتطرّفة، التي استولت على تطلعات السوريين وآمالهم في بناء وطن جديد، بعيداً عن دكتاتورية "آل الأسد" وأجندات الدول الإقليمية، وعقب أن سقطت خطوط أردوغان الحمراء، في حماه وحمص وحلب ودمشق ودرعا ودير الزور وإدلب، أعلن الرئيس التركي، في الثامن من أكتوبر، أنّ بلاده ليست باقية في أراضي سوريا إلى الأبد، مضيفاً: "سننهي تواجدنا فيها بمجرد إيجاد حلّ دائم للأزمة"، وهو تصريح لم يكن مفهوماً، لكون القوات التركية تستولي عسكرياً على قطاع واسع من شمال سوريا، إن بشكل مباشر عبر جيشها، أو عبر المليشيات المحلية على اختلاف مسمياتها، من إدلب إلى عفرين، مروراً بإعزاز ومارع والراعي ووصولاً إلى جرابلس، إضافة إلى مدينتي رأس العين وتل أبيض.

لكن لم تمر إلا فترة قليلة، حتى توضح المقصود به بـ"الحل الدائم"، الذي أشار إليه أردوغان، وهو تسليم المناطق الخاضعة لتركيا إلى النظام السوري، بوساطة روسيّة بكل تأكيد، وذلك بسحب قواتها من نقطة عسكرية شمال غرب سوريا، بعد أن حاصرتها قوات النظام السوري العام الماضي، وقال حينها أحد متزعمي المليشيات السورية التابعة لتركيا، والمعروفة بمسمى "الجيش الوطني السوري"، لـ"رويترز"، إنّ تركيا بدأت تفكيك نقطة مراقبتها في مدينة مورك شمال محافظة حماة، علماً أنّ نقطة المراقبة في مورك تعتبر النقطة التاسعة من أصل 12، أنشأتها أنقرة في إدلب بموجب اتفاقات مع روسيا ضمن عملية أستانا.

وتلى ذلك بأنّ تركيا شرعت في سحب قواتها من نقطة المراقبة في قرية شير مغار بريف حماة الشمال غربي، وبدأت بعدا بتفكيك "نقطة مراقبة" جديدة له في ريف حلب تمهيداً للانسحاب منها، وبالتالي إخلاء نقطة "قبتان الجبل" الواقعة في ريف حلب الغربي، والمعروفة بالنقطة 3، ليعقبها مباشرةً، في العاشر من نوفمبر، خروج 50 آلية عسكرية تركية، من نقطة معر حطاط التي تتوسّط مدينتي خان شيخون ومعرة النعمان، جنوب إدلب، والتي تعتبر ذات أهمية استراتيجية، نتيجة إشرافها على الطريق الدولي الذي يربط بين حلب ودمشق (إم 5).

مع فرنسا.. انسحاب دبلوماسي

أما فرنسا التي طالها نصيب كبير من التشهير والشتائم على لسان أردوغان بحق ماكرون، فقد بدأت أنقرة بمحاولة مصالحة باريس بداية عبر تعيين سفير جديد لها في باريس، في بداية ديسمبر الماضي، إذ اختارت شخصاً عرف عنه أنّه صديق مقرب للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وهو علي أونانار، وقد عرضت مجلة "Le Point"، خبر تكليف أونانار تحت عنوان "تم تعيين أونانار صديق ماكرون سفيراً في باريس"، كما بينت المجلة أنّ ماكرون وأونانار تلقيا تعليمها خلال الفترة من 2002 - 2004 في المدرسة الوطنية للإدارة، التي تعتبر واحدة من أعرق المدارس للقادة السياسيين في فرنسا، ولفتت إلى أنّ "أونانار يتحدّث الفرنسية بطلاقة، كما أنّه لا يدعم الموقف التركي تجاه اللواء خليفة حفتر في ليبيا".

تلاها تصريح من وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، قال فيه إنّ بلاده يمكن أن تطبع العلاقات مع فرنسا، شريطة أن تغيّر باريس موقفها بشأن العمليات العسكرية التركية في سوريا، ليعود لاحقاً بتاريخ السابع من يناير، إلى الزعم بأنّ بلاده تعمل مع باريس على وضع خارطة طريق لتطبيع العلاقات الثنائية، مدّعياً "إحراز تقدّم"، دون أن ينسى تحميل الجانب الفرنسي المسؤولية عن التوترات القائمة بين أنقرة وباريس، بالادّعاء أنّ تركيا ليست معارضة لفرنسا بشكل قاطع، بل إنّ فرنسا هي التي تعارض تركيا بشدة منذ إطلاق أنقرة عملية "نبع السلام" ضد الوحدات الكردية في شمال شرقي سوريا، في خريف عام 2019، مردفاً: "إذا كانت فرنسا صادقة، فتركيا مستعدّة لإعادة العلاقات معها إلى طبيعتها".

مع أمريكا.. دعوة للحوار

ومع مجيء الرئيس الجديد، جو بايدن، ورغم فرض العقوبات على تركيا نتيجة شراء الصواريخ الروسية، وامتعاض أنقرة من ذلك، زعم أردوغان، في نهاية ديسمبر الماضي، أنّه "ليس لدى أنقرة أي مشاكل، أو قضايا عصيّة على الحل مع أوروبا، أو الولايات المتحدة، أو روسيا، أو الصين، أو أي دول في المنطقة"، حسب ادعائه، مضيفاً أن الأتراك "مستعدون للتحاور، والاتفاق، والتعاون مع الجميع، شرط احترام سيادتهم، وحقوقهم، وإمكانياتهم"، زاعماً أنّ أنقرة "ستكسر مثلث الشر الاقتصادي عبر الإصلاحات"، وتابع بالقول إنّ "كل تطوّر تشهده منطقتنا والعالم، يؤكد، ويعزّز قوة وأهمية تركيا"، مدّعياً أنّ تركيا "ستتبوّأ المكانة التي تستحقها سياسياً، واقتصادياً في النظام العالمي الجديد"، على حدّ تعبيره.

مع مصر.. دعوة لإعادة العلاقة

ورغم أنّ الحال بينهما كادت أن تصل إلى الصدام المسلح عندما وضعت مصر خطاً أحمر لتركيا في ليبيا، متمثلاً بخط سرت الجفرة، فقد زعم وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، نهاية ديسمبر، أنّ بلاده ومصر تسعيان إلى وضع خارطة طريق بخصوص علاقاتهما الثنائية، وتابع بأنّ التواصل مع مصر على الصعيد الاستخباراتي متواصل لتمكين العلاقات، والحوار قائم على مستوى وزارتي الخارجية"، وأضاف بأنّ "التواصل بين البلدين يتم أيضاً عبر ممثليهما في أنقرة والقاهرة"، مفصحاً عن أنّه التقى نظيره المصري، سامح شكري، العام الفائت في الاجتماعات الدولية، وذكر أنّهما شددا على أهمية العمل على خارطة طريق بخصوص علاقات البلدين.

مع ليبيا.. تواصل مع شرق ليبيا

وعقب سنوات من دعم المليشيات الإخوانية في طرابلس، وتزويدهم بالمرتزقة السوريين، والسلاح والمال، أفصح وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، نهاية ديسمبر، عن تواصل بلاده مع سلطات شرق ليبيا التي تتبع لـ"الجيش الوطني الليبي"، بقيادة المشير خليفة حفتر، قائلاً إنّ "تركيا تتواصل مع الجانب الشرقي في ليبيا، فالممثل الخاص لرئيس برلمان طبرق زار تركيا، وقبل ذلك كان رئيس برلمان طبرق، عقيلة صالح، ينوي إرسال نائبه إلى تركيا غير أنّ هذه الزيارة لم تتم".

وبالتالي، ما الانسحابات من مياه المتوسط إرضاءً لليونان وقبرص والأوروبيين من خلفهما، ومن النقاط العسكرية شمال غرب سوريا، ومُحاولة مُصالحة فرنسا، والعودة للحلم بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والدعوة للحوار مع أمريكا، والسلام مع أرمينيا، وتطبيع العلاقات مع مصر، والاتصال مع شرق ليبيا، إلا برهان على الضعف الداخلي والخارجي الذي وصلت له حال أنقرة، فالأخيرة تعرف أكثر من غيرها، بأنّها مُهيّئة تماماً لزلزال داخلي قد يهزّها قريباً، خاصةً إن كانت مدعومة خارجياً، وهنا لا بد من استذكار حديث بايدن حول ضرورة محاسبة أردوغان ودعم المعارضة التركية للتغلّب عليه، ومنه يأتي غالباً اللهث التركي لمنع ذلك.

الأعلام السورية والتركية في نقطة اعزاز الحدودية

بسلاح الناتو.. حزب العدالة والتنمية يعزز حماية جداره من الداخل والخارج

من الاحتجاجات الطلابية الاخيرة في جامعة (بوغاز إيجي)

أنس ماماش

شهدت جامعة (بوغاز إيجي)، وهي إحدى الجامعات المرموقة في تركيا، موجة احتجاجات طلابيّة ردّاً على تعيين رئيس الجامعة الجديد المكلّف من قبل حزب العدالة والتنمية، ونتيجة لتلك الاحتجاجات صدرت لوائح أمنية جديدة من قبل المخابرات الوطنية (MIT) وقوى الأمن التابعة للقوات المسلحة، تنصّ على الحرية المطلقة للتدخل القاسي للشرطة في الاحتجاجات.

وفقًا لهذه اللائحة، وبموافقة من الوزير، في حالات "الإرهاب والاحتجاجات"، يمكن نقل الأسلحة والمركبات التابعة للقوات المسلحة التركية (TSK) وجهاز المخابرات مباشرة للشرطة. وبحسب التعديل الجديد للائحة الأمنية، تمّت إضافة مادة أخرى إليها حيث تنصّ على ما يلي: "المنقولات (الأسلحة والعتاد العسكري) التي سيتم توريدها للدول الصديقة أو الحليفة والمؤسسات والمنظمات الخاصة في هذه الدول، هي لغرض المساعدات من قبل وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية التركية، حسب الاتفاقيات الدولية".

اللائحة الجديدة هي بوابة نقل أسلحة القوات المسلحة التركية، عن طريق شركة السادات إلى الجهاديين في سوريا وليبيا، ووفقاً لهذا التغيير سيتمكّن أردوغان من إرسال سلاح الجيش التركي (سلاح الناتو) إلى الجماعات التي يدعمها في دول، مثل ليبيا وسوريا، وسيحاول ضمان حماية نفسه ضد الاحتجاجات أيضاً. وبحسب المادة المعدّلة يمكن "منح المنقولات والخدمات للمؤسسات والمنظمات الخاصة كمساعدات"، هذا التعديل ليس إلا طريقة شرعيّة لتسهيل نقل الأسلحة العائدة للجيش التركي إلى شركات الأمن الخاصة (سادات) التي أنشأها أشخاص مقرّبون من أردوغان، ومنها إلى الدول السابقة الذكر، وبصفته الجيش السرّي الخاص لأردوغان، في الداخل والخارج، ووفقاً للامتيازات الحاصل عليها من الرئيس التركي، يمكنه استخدام أسلحة الناتو ضد الطبقة الديمقراطية في تركيا، وكذلك ضد نظام الأسد بسوريا وقوات حفتر في ليبيا، حيث أصبح من المعروف، في الآونة الأخيرة، أنّ سادات ينشط في سوريا وليبيا ويدّرب جماعات المعارضة التابعة له في هذه المناطق. ،وبهذه الطريقة يمكن لـ"سادات"، المتّهم بتقديم جهاديين سوريين لأذربيجان، التي تقاتل جمهورية أرمينيا في ناغورنو كاراباخ، امتلاك أسلحة القوّات المسلحة التركية بصفة قانونية، وبالتالي سيكون من الممكن، من الآن فصاعداً، رؤية هذه الأسلحة التي يوفرها الناتو لتركيا في أيدي الجماعات الجهادية.

هناك من يقول إنّ أردوغان من أجل صرف وإبعاد الأنظار عن عرضه لأسلحة القوات المسلحة التركية التي يفتخر بها، لكونها أصلية ووطنية في الأسواق، مثلها مثل أي سلعة معروضة للبيع، قام بتهيئة بيئة لا تلفت الانتباه للتغييرات التي يقوم بها، من خلال تعيين رئيس جامعة من قبله، وبالتالي سيقوم الرأي العام بمناقشة الاحتجاجات وردّات الفعل لدى الطلاب، بينما هو يقوم بالتغييرات الملائمة لمصلحته بكل هدوء.

يجب أن لا يبقى هناك مكان شاغر في تركيا إلا ويشغله حزب العدالة، حيث اتّجهت إلى الجامعات التي ينبغي أن تكون مراكز علمية مستقلة، فحاولت ارتداء قميص ديني محافظ في جامعة مرموقة يهيمن عليها الطلاب الديمقراطيون والاشتراكيون والعلمانيون، مثل جامعة بوغاز إيجي، فلاقت احتجاجاً من الطلبة والأكاديميين، وبالتالي كان هذا القميص ضيقاً على حزب أردوغان.

حزب العدالة والتنمية الذي وصف الطلاب المشاركين في الاحتجاجات بأنّهم إرهابيون، لم يتدخل بقسوة في المظاهرات فحسب، بل حطم أبواب وجدران الطلاب، وقام بمداهمة المنازل، هذه الأحداث، وهذا التدخل بشكل غير مناسب للشرطة في تركيا، والقوات المسلحة والمديرية العامة للأمن وجهاز الاستخبارت ومديرية الممتلكات المنقولة، تحت ظلّ هذه السحابة الغبارية، قام بلفت الانتباه بهدوء إلى هذا التغيير.

هذا التغيير الذي أجراه أردوغان، يعني أيضاً تعزيزاً لسلطته، في أعقاب أحداث جيزي في عام 2013، حزب العدالة والتنمية الذي سرّع إنشاء جيش خاص وسرّي متعدّد الأغراض تابع له "سادات"، مهّد الطريق لاستخدام أسلحة القوات المسلحة التركية ضد الانتفاضات الشعبية، لا سيما بعد احتجاجات طلاب جامعة بوغاز إيجي، إنّ تغير التحسّن المستمر في جودة الاستراتيجية الدفاعيّة الجديدة لتركيا مرتبطة بعد بهذا التاريخ (1968).

بعد أحداث عام 1968، تمّت حماية استراتيجيّة الجيش التركي من الهجمات المحتملة من الداخل، في عام 1968 شهدت تركيا انتفاضة شبابيّة كادت أن تودي بها، مما اضطرها لإعادة النظر في الدفاع عن استرتيجيتها، ليس من الخارج فقط، بل قامت بتطويرها من الداخل، أيضاً، من خلال تعديل المواقف ضد التنظيمات اليساريّة التركية وحركة الاستقلال الكردية.

قبل تاريخ 1968، كانت القضية الأمنيّة ذات الأولوية الهامة لتركيا هي أمن الخارج، حيث اتبعت استراتيجية الدفاع الانطوائي خارجياً، ووضعت جنودها آنذاك في مواجهة الدول المجاورة، مثل اليونان، التي اعتبروها عدوّاً لتركيا، وبعد هذا التاريخ ونتيجة للأحداث التي شهدتها من الداخل، غيّرت خطوط دفاعها، لتبني خنادق دفاعيّة في الداخل التركي.

منذ عام 1968، كان الأعداء الجدد هم الطلاب والاشتراكيون والديمقراطيون والأكراد، فغيّرت تركيا وجهة بنادقها من اليونان، لتستدير بها إلى الداخل، ونتيجة لسمات النضال الوطني التي ظهرت على المستويات الكردية ضد قوات الجيش التركي في كامل تركيا، أصبحت مسألة الأمن الداخلي بالمقام الأول.

في هذا السياق، الاتفاق المبرم بين القوّات المسلّحة والشرطة ليس بالأمر الجديد، لقد وضعت تركيا بالفعل، ومنذ سنوات طويلة، استراتيجية دفاعية ضد التهديدت الداخلية التي قد تأتي بخطر أكبر من الخطر الخارجي، لذلك نجد أنّ استخدام قوات الشرطة لأسلحة القوات المسلحة التركية لها معنى آخر.

أردوغان لا يثق في القوّات المسلحة التركية، هذا التغيير الجديد بين الاستخبارات التركية والشرطة ينبع في الواقع من عدم ثقة حزب العدالة والتنمية في الجيش، على الرغم من أنّ حزب العدالة قد وضع أشخاصاً قريبين منه، من خلال التعيينات الجديدة والفصل في الجيش، لكن لا يمكننا القول إنّه تم تهيئة جوّ من الثقة الكاملة. يعتقد أردوغان في حال نشوب انتفاضة شعبية محتملة ضده أنّ الجيش التركي لن يدافع عنه، لهذا السبب، يحاول تأمين نفسه بقوات خاصة، مثل قوات الشرطة و"سادات"، التي يعتقد أنّ لديه سيطرة كاملة عليهم.

أسلحة القوات المسلحة التركية في عهد يايدن ستكون درع حماية لحزب العدالة والتنمية، يمكن أيضاً اعتبار هذا التغيير بمثابة تحضير لعصر يايدن، حيث تشير التقديرات إلى أنّ عهد جو يايدن، الذي فاز في الانتخابات في الولايات المتحدة، سيكون صعباً على حزب العدالة والتنمية. في واقع الأمر، ذكر يايدن وبوضوح أنّه سيدعم المعارضة، حيث قال إنّه يجب على أردوغان أن "يدفع ثمن ما فعله". يعتقد يايدن أنّه يمكن تعزيز المعارضة في تركيا ضد أردوغان، وبالتالي تحاول القيادة تعزيز جدار الحماية الخاص بها.

في واقع الأمر، إنّ الاتفاق الأخير بين القوّات المسلّحة والشرطة وجهاز الاستخبارات يتزامن مع فترة الاحتجاجات الطلابيّة، وبهذا المعنى، فإنّه يخلق فوضى صغيرة في البلاد ويمهد الطريق للتغييرات القانونية اللازمة من أجل مصلحة أردوغان الشخصية وبسلاح الناتو، في الداخل والخارج.

عودة نافالني الروسي والمعارضة السورية

عمار ديوب

أثارت عودة المعارض الروسي إلى بلاده أسئلة كثيرة لدى المعارضة السورية. زاد أمر الأسئلة بعد اعتقال الرجل مباشرة من سلطات موسكو، وتدفق مئات ألوف الروس إلى الشوارع وتخطّت المدن المُشاركة بالاحتجاجات المائة، وهذا ينذر بشتاءٍ مرٍّ ستعاني منه تلك السلطات، وبالطبع المعارضة الروسية، التي تزايد أعداد المعتقلين منها إثرّ تلك العودة.

امتلأت الصفحات الشخصية السورية عن العودة تلك، وكتب وائل سواح مقالاً في صحفية العربي الجديد «ماذا لو عاد أنس العبدة ونصر الحريري إلى دمشق»؛ إذا الموضوع أثار شجون السوريين، والمعادلة باختصار: لماذا خرجت أكثرية المعارضة السورية من البلاد بعد 2011؟ لماذا لم تناضل مع بقية الشعب من الداخل، ولماذا لم تنتقل إلى المناطق «المحررة»، ويضاف لذلك، لماذا لم تعود إلى مناطق قسد أو المناطق التي احتلتها تركيا، بل وحتى تحت سلطة هيئة تحرير الشام، وقبل 2018، أيضاً لم تتداع إلى الداخل حيث كانت مناطق كثيرة تحت سيطرة فصائل متعددة وليست سلفية أو جهادية.

نعم هناك مشكلة كبيرة في ذلك، والمقياس السوري كان العراق وليبيا، أي لتخرج المعارضة، ولتُشكل مجلسها «الوطني» في الخارج، وتستدعي الخارج «ليخلع» النظام من شروره؛ لنلاحظ هنا أسماء أيام الجمع في 2011 «الحظر الجوي، التدخل الخارجي، الحماية الدولية». هو مقياس رديء بامتياز، ويوضح غياب المنظور الوطني للمعارضة وعدم الثقة بالشعب والرعب من النظام الاستبدادي. يظل السؤال قائماً، لماذا اختارت كتلة كبيرة من المعارضة «الهروب» من البلاد.

أشرت قبل قليل إلى المقياس الذي وزنت فيه الموازين. والغريب أنها لم تُراجع نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق! حيث خُربت البنية الاجتماعية ونهبت أثاره وقتل علمائه، وانهارت كل أشكال الخدمات، وتقريباً سلمت أمريكا العراق لإيران. أمر يثير العجب فعلاً. إذا خففنا المنظور الأخلاقي لرؤية الأحداث، فإن المعارضة المكرسة حينه، أقصد المجلس الوطني السوري، ولاحقاً الائتلاف الوطني لقوى المعارضة، وسنشيح النظر عن هيئة التنسيق الوطنية نظراً لتمسكها بالداخل، والانطلاق منه للعمل السياسي، وهنا لا نناقش صواب أو خطأ رؤيتها. نقول إن تلك المكرسة، كانت تتوخى الوصول للسلطة وبأي ثمن، وهذا لا يمكن اغتنامه دون تفريغ الساحة الداخلية من المعارضة ورهن ذاتها للدول الخارجية، وتصوير الوضع السوري بأنه كارثة حقيقية، وهناك من أكد أن سياسة تحرير المدن وقيام النظام بمجازر كبيرة على إثر ذلك سيؤدي بشكل حاسم للتدخل الدولي المرغوب من قبله، ولو كان مصير البلاد سيكون كما العراق. طبعاً، وقبل سياسات المعارضة الفاشلة، هناك الطغاة الذين يسلمون البلاد للغزاة.

كان من أكبر أخطاء المعارضة ما أشرت إليه، حيث غادرت الساحة الداخلية ليلعب بها النظام، وهو ما فعله، عبر إطلاق مئات المعتقلين السلفين والجهاديين، والذي، ومع دور كبير للإخوان المسلمين في المعارضة، ساهما بتخريب الثورة والصراع ذاته، وبالتالي تحولت الثورة إلى مسلحة، وحينها يمكن القول إن واقع المناطق «المحررة» لم يعد يسمح بالعيش الأولي للمعارضة أو لسواها. من الخطأ أن نجلد أحد دون قراءة الواقع ذاته، ومع ذلك كان يجب التمسك والعودة إلى المناطق التي ليست تحت سيطرة الفصائل الجهادية بالتحديد. كانت العودة ضرورة لأغلبية المعارضة سيما من كانت ترى جبهة النصرة تنظيماً ثورياً! وبالتأكيد جيش الإسلام أقل تظرفاً منها، وبالتالي هناك أخطاء مارستها المعارضة في هذه القضية، وتتمثل في تسهيل خروج أغلبية أفرادها ولاحقاً الناشطين، وبالطبع لم تُناقش هذا القضية من أصلها، أي خطر تفريغ الساحة الداخلية من المعارضة، وتركها للفئات سلفية أو جهادية وسواه.

قُتل مئات الناشطين الأوائل في مدنهم أو المعتقلات، واعتقل الالاف، وهذا كان سبباً قوياً للمعارضة لتسهل عملية خروج أنصارها، ولكن الشعب ظلَّ يعاني كل أشكال الظلم لدى النظام ولدى الفصائل. هنا الموضوع، حيث يجب التفكر بشؤون المعارضة والناشطين وكافة الفاعلين، وقبل ذلك باستراتيجية وأهداف الثورة وبرنامجها. وكيف كان يمكن ضبط الأسلمة والسلاح والتمويل والتدخل الخارجي. كل هذا الحديث لم يُطرح من أصله، وبالتالي تفاقمت الأوضاع وفُتحت سورية لكل ما هبّ ودبّ، وهنا صار من الموضوعي بمكان أن يخرج الملاحقين أمنياً أو الذين اعتقلوا. إطالة عمر الثورة، وغياب أي أفق للحل، شكلا سبباً جاداً للسوريين للخروج، وبالطبع هناك التهجير المدروس الذي قام به النظام عبر حروبه الكارثية، والتي قتلت البشر ودمرت المنازل والمدن، وبالتالي لم تعد سورية بلداً قابلاً للحياة، ويصبح حق الآمان مطلباً وجودياً للأفراد قبل أي اعتبار أخر.

تطورات الوضع السوري تقول بأن المعارضة السورية لا تقيم اعتبارها للشعب السوري، وفي هذا تنافس النظام في سوئها وانحطاطها. نافالني الروسي عاد واعتُقل، والسؤال: لو عادت المعارضة، ولا سيما المنخرطة بمؤسساتها، وأفراد أحزابها إلى المناطق التي تسيطر عليها تركيا، فهل ستتعرض للاعتقال مثلاً؟ بالتأكيد لا، سيما أن أحوالها لن تكون سيئة كما أغلبية من يسكن تلك المناطق. نعم هناك مشكلة أخلاقية لدى تلك المعارضة، حيث تترك الشعب ليعيش أسوأ الأحوال وتنطق هي باسمه، وبمقدورها أن تعود إلى تلك المناطق «الآمنة» وترفض.

باعتبارنا نتحدث عن المعارضة، يمكننا رؤية أحوالها بعجالة، فما هو وضعها حالياً؟ أليس الانقسام العامل الأساسي فيها راهنا، أليس هو حال القوى المشكلة للائتلاف الوطني أو هيئة التفاوض أو القوى الكردية، ثم أليست تابعة هذه أو تلك لتركيا والسعودية وقطر وأمريكا وروسيا بل وحتى لمصر، وربما لدول أخرى، ثم أليست تلك التبعية وما ذكرناه أعلاه، السبب الحقيقي لوضعها الكارثي.

ليس من العقلانية بمكان دعوة قيادات المعارضة إلى مناطق النظام، حيث أغلبية السوريون يبحثون عن طريقٍ للخروج من سورية، وهناك ألف تعقيد لهكذا مطلبٍ من أصله، وهنا لا نتجاهل بقاء معارضين في الداخلين، ولكن دون أية فاعلية سياسية. المطلوب هو الانسحاب الكلي من أية مفاوضات مع وفد النظام، أو أي ترتيبات أمنية وعسكرية تشرف عليها روسيا أو تركيا أو إيران أو أمريكا، والتوحد في إطارٍ جديد، ينطلق من القرار 2254 وجنيف1 ويشطب تفاهة السلال الأربعة، والعمل من أجل تشكيل هيئة انتقالية كاملة الصلاحيات، وبغطاء دوليّ، وبما يتيح لسورية الانتقال السياسي، وحينها ستكون عودة المعارضة والشعب ممكنة إلى سورية؛ إذاً يقع على عاتق المعارضة العمل من أجل تلك العودة وليس التبعية للدول أو الاستمرار بالانقسامات والطلب من غير بيدرسون التدخل لطي مشكلاتها، والانسحاب من أية ترتيبات دولية او إقليمية لا تخدم تشكيل هيئة كاملة الصلاحيات.

ألكسي نافالي في احدى التجمعات - أرشيفية

من يمثّل الشعب السوري ومن يمثّل عليه

د. كمال اللبواني

لكثرة التدخلات والتداخلات، وبسبب طغيان أسلوب التخاطف وسرقة التمثيل، وفقدان كل آليات التفويض الشرعية، فقد الشعب السوري تمثيله، وسرق منه قراره السياسي في طرفي الصراع، وتحوّل لعبيد وسجناء مسلوبين ومستلبين، أو لشتات لاجئين وتجمعات بشرية لا رأس لهم ولا لسان ينطق باسمهم.

وفقدت الدول كل قدرة على التعامل مع السوريين كشعب أو كمنظمات، فهم اليوم مجموعة فوضى واحتياجات، يمثّلهم ممثلون خطفوا التمثيل بالزعبرة أو برافعات الاستخبارات الداخلية والخارجية، وصاروا وكلاء عندها، إن كان ذلك في مستوى التمثيل عند النظام، حيث يختار الأمن مجلس التطبيل والتزمير (الشعب)، أو في الخارج والمعارضات المزعومة التي شكلتها المخابرات السورية (كمنصة الداخل هيئة التمسيح، وحميميم وموسكو 09)، أو اخترقت معظمها (كمنصّات العواصم المتبقية وصولاً للهيمنة على هيئة التفاوض واللجنة الدستورية)، والبقية الباقية من معارضة الخارج التي أفلتت من قبضة مخابرات النظام، اختارتها أجهزة أمن الدول المتدخلة، وهكذا لا يمتلك الشعب السوري اليوم فعلياً وعملياً من يمثّله، بل إنّ من يحكمه بالترهيب والقمع هو من يختار له ممثليه ليمثلوا عليه ويبرروا قتله وتعذيبه وتشريده واستعباده.

الظروف الكارثية لمخيمات اللجوء في سوريا

إنّها العبودية التي لبست ثوباً ديموقراطياً لا يمكنه أن يغطّي عورتها، لقد ثار الشعب السوري بسبب ذلك فهو يريد سلطة منتخبة تعبر عنه وسلطة تخدمه لا تقتله، لكن المعارضة وقعت هي الأخرى بذات العيب، واستعملت آليات تفويض وتمثيل مزيفة سرعان ما كررت صورة النظام، وانتهت للتوافق معه، بسبب وحدة الطبيعة والطباع، لذلك لم يكن لأيّ عملية قامت بها الأمم المتحدة أي معنى طالما أنّها كان تعتمد مبدأ الحل عبر اتفاق ممثلين كاذبين ومزيفين للشعب عن كلا الطرفين، فالنتيجة المتوقعة الوحيدة لعملية الأمم المتحدة هي خسار الشعب لكل أمل في الحرية والعدالة والحقوق التي ثار من أجلها ودفع ما دفع، وقد كان ذلك واضحاً لنا منذ بدء مسار جنيف.

نعم وبكل تأكيد، من دون اعتماد آليات تفويض وتمثيل ديموقراطية نزيهة لا يمكن الحديث عن ممثلين للشعب، وبالتالي لا يمكن البحث عن حل، يرضى به الشعب ويدعمه، (إذا كان ذلك مطلوباً، وليس العكس) فالشائع حالياً أن تتزلّف لأجهزة الأمن كي تحجز مقعداً في مجلس الشعب، وأن تتزلف لأجهزة أمن الدول لتحصل على مقعد في الائتلاف وهيئات التفاوض والدستور، أو تبحث عن مصدر مالي يمكنك من تشكيل منصّة تظهر في أي عاصمة وتدّعي تمثيل الشعب من الفنادق.

الكل يبدأ من فوق ويستخدم الرافعات المخابراتية والمالية، ولا أحد يفكر بالبدء من الشعب، من القاعدة التي تختار ممثليها الذين ترضاهم بطرق مشروعة وبمناخ من الحرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، متدرّج وهرمي، مراقب ومتجدّد دورياً. تلك الحقيقة والآليات الشرعيّة هي التي تجعل عملية التمثيل شرعيّة وتترجم لتفويض حقيقي ينجم عنه علاقة طبيعية بين الحاكم والمحكوم، وليس علاقة تمثيل على الشعب وخداع ثم خيانة وغدر ينتهي بقتل وتهجير.

التحجّج بالظروف للتهرّب من استحقاق التفويض والتمثيل غير مفيد، لأنّه لا يوجد ما يمنع من إبداع آليات تمثّل وتفويض جديدة ومرنة، فما تتيحه أدوات التواصل أصبح هائلاً وقادراً على إيجاد حلول لكل ما نحتاجه في هذه العملية، بغضّ النظر عن وضع المواطن في مناطق النظام والاحتلالات، أو مناطق أمراء الحرب أو في مخيمات التشرّد واللجوء أو التسكّع في أرجاء العالم.

يستطيع كل شخص يريد أن يشارك في صناعة القرار السياسي للشعب السوري أن يتوافق مع عدد من الأفراد، فكل 100 فرد يشكلون وحدة انتخابية صغرى تراعي المناطق الجغرافية المكانية، ويختارون شخصاً يمثّلهم، (ممثل المئة) ثم تكرر العملية مرة أخرى بأن يشكل مئة ممثل مجموعة أعلى ويختاروا ممثلاً عنهم، وهكذا نكون قد وصلنا لمرتبة تمثيل لكل عشرة آلاف مواطن ممثل، ويعتبر ممثلي العشرة آلاف هم الهيئة العامة التمثيلية التي تستطيع أن تنتج مكاتبها وأمانتها وتشرف على كامل المؤسسات والسلطات التنفيذية.

عن مرض الطائفية في سوريا

طارق عزيزة

كثيرة الأوهام التي راجت في النقاشات والكتابات السياسية حول سوريا، منذ نشأة الكيان السوري الحديث، واستمرت ردحاً من الزمن. إنكار الطائفية في المجتمع السوري كان أحدها. لا يغيّر من الأمر أن يكون مردّه قياس المجتمع السوري على نظيره اللبناني، أو أنّه نجمَ عن طهرانية بعضهم الساذجة، أو سوء نيّة تستبطن موقفاً طائفياً مضمراً لدى بعضٍ آخر. فتراجع مظاهر الطائفية أو كمون أسبابها إلى حين، فضلاً عن إنكارها، لا يلغي وجودها الواقعي أو يعفي من ضرورة البحث فيها وتحليلها لتجاوزها.

خارطة التوزّع الديموغرافي على أساس الانتماء الديني والمذهبي في المناطق السوريّة عموماً، وضمن كبريات المدن الرئيسية (باستثاء الأحياء الحديثة وأحزمة البؤس، فهي غالباً ما تضمّ أخلاطاً متنوّعة الانتماءات)، ليست مسألة جغرافية فحسب. إنها وقائع تقول الكثير عن الطائفية في المجتمع، وكان لها ما يقابلها في الاجتماع السياسي خلال قرون من حكم العثمانيين، الذين صاغوا مجتمعات البلدان التي حكموها، ومنها سوريا، وفق «نظام الملل»، وتعاملوا معها بوصفها تتكوّن من طوائف ومذاهب. وعبر الزمن تعمّقت الحدود بين الطوائف المتشكّلة سياسياً وكرّستها السلطات الانتدابية، ثمّ لم تفلح دولة الاستقلال بإزالة الحواجز الطائفية. قوانين «الأحوال الشخصية» تؤكّد ذلك، وأيضاً «جرائم الشرف» المرتكَبة عقاباً على زيجات عابرة للطوائف.

مع التعفّن والتفسّخ الذي أصاب الجسد السوري خلال الحكم الأسدي البغيض وبفعله، فاحت روائح الطائفية لدرجة لم يعد ينفع معها تجاهلٌ أو إنكار. غير أنّ الانتقائية والتبسيط والاختزال، كثيراً ما طغت على ما قيل وكُتب حول الطائفية في سوريا. يعود ذلك، في الغالب، إلى منطلقات أيديولوجية أو تفكير سياسوي اختزالي، لا يرى أصحابه (أو لا يريدون أن يروا) من عناصر المشكلة المركّبة سوى ما يتوافق مع الهوى الأيديولوجي أو الموقف السياسي لكلّ منهم، فيربطون الطائفية، وجوداً وعدماً، بعامل واحدٍ، ديني أو سياسي أو ثقافي أو «خارجي»، دوناً عن بقية العناصر وعلاقاتها الجدلية المفضية لتفشّي المرض.

ويحصل أن بعض «النخب» السورية يحصر تهمة الطائفية في جماعة بعينها، وينفيها عن غيرها، وهو موقف طائفيّ بامتياز لدى هذا البعض، مهما ادعى غير ذلك. وقد لاحظ ياسين الحافظ أنّ الأيديولوجيا الطائفية، بما تمثّله من «بناء فوقي» موروث من مجتمعات تقليدية ذات شروط معينة ونمط إنتاج شبه بدائي، تتعزّز وتتدعّم حتى في صفوف المثقفين الأكثر «حداثة». ومن ثمّ، فإنّ «مثقفي» وسياسيّ الطوائف يتعاملون بكثير من الخفّة والاستهتار مع ظاهرة غاية في الخطورة والحساسيّة كالطائفية، انطلاقاً من زاوية المصالح الآنيّة الضيّقة، ويتلاعبون بـ«الورقة الطائفيّة» كلٌّ على طريقته، ووفق ما يخدم أهدافه.

لكن التاريخ والواقع وتجارب الشعوب تؤكّد أنّ كلّاً من العوامل السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية، حاسمٌ ولازمٌ بمقدار في عملية إنتاج الطائفية. فلا يكفي الشرط السياسي ما لم تتوفّر التربة الخصبة الأيديولوجيّة (الدينية منها خصوصاً) لنمو الطائفيّة في المجتمع، والعقائد الدينية وحدها لن تفضي إلى الطائفية بمعزل عن توفّر العامل السياسي الملائم. وبالتالي، لا مفرّ من تناولها جميعاً بالنقد، والتفكير في علاقاتها إذا ما أريدَ تجاوزها.

طوائف الإسلام، مثلاً، نشأت أساساً في سياق توظيف سياسيّ للدين، والصراع السنّي - الشيعي بدأ سياسياً خالصاً، مداره الصراع على السلطة، والعدّة الأيديولوجية/الدينية المستخدمة فيه، أتت لاحقاً لشرعنة موقف كل فريق وبناء هويته المتمايزة، وتأصيل أحقّيته السياسية دينياً. ولايختلف الحال كثيراً لدى انشقاقات معظم الأديان وتفرّعاتها التي تبلورت كمذاهب وطوائف ناجزة عبر العصور.

نظام الأسد الاستبدادي الإبادي لم يكن بقادرٍ على إنتاج الطائفية بمفرده، وإن كان المسؤول الأول عنها في العقود الأخيرة من تاريخ سوريا. وكذلك تراث «السلف الصالح» وتاريخ الصراعات الدينية في المنطقة، وورثتها من جماعات الإسلام السياسي (بشقّيه السنّي والشيعي)، لا يكفي وجودها وحده لتفسير الواقعة الطائفية. لقد كان لا بدّ من تلاقح تلك العناصر وغيرها معاً على مراحل، وبصورٍ ومستوياتٍ عدّة، لينجم عن سفاح السياسة والدين مسخ الطائفية.

من يتوسّل الطائفية في مشروعه السياسي يلغي وجود الأفراد سياسياً ويستعيض عنهم بالطوائف، فيدمّر المجال السياسي والمدني، ويضفي على الصراع السياسي بعداً دينياً زائفاً. هذا ما فعله نظام الأسد وداعموه والمعارضة الإسلامية وداعموها، كلّ بطريقته ولأسباب وأهداف متباينة. ومن البديهي أن التفكير السياسي العقلاني المبني على المصالح المشتركة للأفراد يضمر عندما يستشري المرض الطائفي، فيعلو صوت الغرائز ويُطمسُ الحسّ النقدي. هكذا تصبح الانتهاكات بطولات والتعصّب فضيلة، والسلوك الفاشي نهجاً يستهدف «جماعات» بأكملها، يُعاقَب أفرادها على «تهمة جماعية» أُلصقت بهم.

الصراع الذي يحرّكه المنطق الطائفي لن ينتج سوى سلطة معادية للديمقراطيّة، تبقي على الطائفية إطارًا للصراع السياسي، لتقتات عليها وتتلاعب من خلالها بالمجتمع. ولمّا كانت المواطنة نقيضاً للطائفية، وبما أنها تجسيد واقعي للعلمانية، بما تعنيه المواطنة من تساوٍ بين جميع مواطني الدولة، أيّاً تكن معتقداتهم وانتماءاتهم، وتشكّل أساس هوية الفرد الوطنية، بما يتبعها من علاقات مدنية وسياسية وواجبات أخلاقية والتزامات قانونية، فلا سبيل لتجاوز الطائفية بغير مشروع علمانيّ ديمقراطيّ.

روسيا وتركيا.. التناقضات والمصالح

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (يمين) ونظيره التركي رجب طيب اردوغان(يسار)

رامي شفيق

بدت نهاية العام الماضي، مثيرة ولافتة إلى أقصى درجة، وذلك على خلفية الاجتماع المغلق لوزراء خارجية حلف شمال الأطلسي، في بروكسل، في الثالث من كانون الأول (ديسمبر) الفائت، وقد شهد مشادة قوية بين وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، إذ اعتبر الوزير الأمريكي أنّ تصرفات الأخير تعبث بروابط حلف الناتو، من خلال شراء أنقرة صفقة سلاح روسية، تمثّلت في منظومة الدفاع الجوي s400، وجاءت التصريحات العنيفة من مايك بومبيو لنظيره التركي كمقدمة لجملة العقوبات التي فرضتها واشنطن، ضد وكالة المشتريات الدفاعية التركية.

ما جرى بين واشنطن وأنقرة نتيجة شراء الأخيرة صفقة الأسلحة الروسية، يعكس بوضوح شديد طبيعة العلاقات المعقدة، خلال السنوات الأخيرة، والتي كشفت عن طبيعة المصالح المتناقضة والمركبة، وكذا المتحركة بفعل تفاوت الأهداف الجيوسياسية، والتي تضفي سماتها الخاصة والمميزة على تركيبة العلاقات الدولية، خاصة في ظلّ سعي قوى دولية وإقليمية، نحو استثمار مناطق الفراغ التي نتجت عن انحسار النفوذ الأمريكي، في عدد من مناطق الصراع في الشرق الأوسط، سواء كان ذلك في سوريا أو ليبيا.

من الأهمية بمكان سبر أغوار التناقضات، فيما يتّصل بالتنافس الإقليمي، وكذا الصراع بين أنقرة وموسكو، بيد أنّ تلك التناقضات تبدو واضحة لأقصى درجة عند تموضع تركيا كنقطة بالغة الأهمية في الاستراتيجية الأمريكية، المناهضة للحضور السوفيتي، زمن الحرب الباردة، ثم دورها الوظيفي الراهن كمندوب لواشنطن، عليه تحقيق حضورها البديل (والوظيفي)؛ لجهة مواجهة محاولات (موسكو-بوتين) إعادة التمركز في النقاط الساخنة، ذات الأثر الاستراتيجي.

يقيناً، لا ينبغي الوقوع في كمين مساحات التعاون فيما بين موسكو وأنقرة، دونما الالتفات نحو المصالح الحقيقية التي تقرّب خصمين لدودين، إذ إنّ المتغيرات الإقليمية والدولية دفعت الخلافات العنيفة فيما بينهما جانباً، لحساب المصالح التي نشأت عبر التناقضات الإقليمية في المشهد السوري أو الليبي.

وتأسيساً على ذلك؛ يمكننا فهم بواعث طموح موسكو المتنامي، وتحركات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، المحمومة، ميدانياً وعسكرياً وسياسياً، في ساحات الصراع المعنية بإيجاد نقاط نفوذ في منطقة البحر المتوسط، الأمر الذي يدفع روسيا وبوتين نحو التنسيق المستمر مع الدول المعنية والفاعلة في هذه المنطقة المتخمة بالمصالح والصراعات وبنفس الدرجة بالثروات.

ويضاف إلى ذلك، تحرّك موسكو في سوريا وليبيا عبر التشابك والتفاعل مع الانخراط التركي في الساحتين الأخيرتين، الأمر الذي يبرز التناقض في الأهداف والمصالح فيما بينهما، لا سيما في ظل حضور أنقرة مع الفصائل العسكرية التابعة لها في شمال سوريا، أو عبر اتفاقياتها الاقتصادية والأمنية مع حكومة الوفاق في ليبيا، وكذا رعايتها لعدد لا محدود من المرتزقة في ساحات الصراع المختلفة.

تمارس أنقرة وموسكو لعبة شديدة التعقيد، في إطار ضبط منسوب علاقاتهما مع واشنطن، بيد أنّ الأخيرة تراهن على كونها الإمبراطورية الأولى التي تقدر على ضبط سلوك الخارجين عن إرادتها بفرض العقوبات، غير أنّ ذلك لم يستطع أن يفرض إرادته على التعاون السياسي والعسكري فيما بين تركيا وروسيا.

وعبر ذلك تتمسك أنقرة بأقصى ما تستطيع بخيوط التواصل مع روسيا، للضغط على واشنطن لحصد المكاسب، خاصة في ظل التقارب الذي جمع بين الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، والرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، الأمر الذي يفرض سياقاً مختلفاً فيما بين الرئيس المنتخب، جو بايدن، وأردوغان، خلال سنوات ولايته الأولى، التي ستبدأ في العشرين من شهر كانون الثاني (يناير) الجاري.

بيد أنّ روسيا تنظر إلى أنقرة باعتبارها الخصم الذي يجب أن يتمركز في حلفها تكتيكياً، وتبدو مساعيها ناجزة كلما استطاعت موسكو أن تبتعد بأنقرة عن الحلم الأمريكي، وذلك في إطار تحقيق جملة من المكاسب السياسية التي تذهب نحو حلحلة حلف شمال الأطلسي الناتو، عبر تعميق التعاون والتقارب الروسي التركي من خلال مجالات عديدة.

يمتد التناقض أيضاً ويتصل في إطار العلاقات الروسية التركية، عبر تبنّي ودعم أنقرة لتنظيمات الإسلام السياسي، في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا، وكذا توفير ملاذات آمنة لعدد من قيادات تنظيمات الإسلام الراديكالية، ثم دفعها لعدد لا محدود من المرتزقة نحو ساحات الصراع المشتعلة، بينما يمثل توظيف الإسلام في السياسة، خصماً استراتيجياً في السياسة الروسية، من خلال ذاكرتها التاريخية وتجربتها السياسية في الشيشان، وما يرتبط بحال ومآلات حلفائها في الجمهوريات السوفيتية الإسلامية السابقة، أو بتحالف تلك التنظيمات مع الدوائر السياسية والأمنية الغربية، التي تراها موسكو دوماً أنّها كانت وما زالت تعمل ضد مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

غير أن ثمة عوامل أخرى عديدة برزت في ظهور قلاقل في علاقات موسكو وأنقرة، وجاء أبرز وأهم هذه النقاط في خلافهما الرئيس في منطقة إدلب، وقدرتهما على حسم هيئة مقدار ومصالح كل طرف في الملف السوري، فضلاً عن موقفهما المتناقض في ليبيا، خاصة في نقطة سرت التي تقف كنقطة موازية لنقطة طريق m4 في محافظة إدلب، وما يرتبط بطموح تركيا وروسيا في مجال الطاقة والتنقيب عن ثروات شرق المتوسط، فضلاً عن تحركات أنقرة المرتبطة بالغاز في أذربيجان وقطر، خاصة بعد تراجع مبيعات الغاز الروسي إلى تركيا لأدنى مستوى لها، حيث وصلت نحو 42 % بما يعادل 9 مليار متر مكعب، وذلك بحسب بيانات صحفية نشرت خلال الربع الأخير من العام المنصرم 2020.

تستقرّ بعض الآراء في توقع تراجع صادرات الغاز الروسي إلى تركيا صوب عدة عوامل، أدّت لهذا التراجع، وفي مقدمتها يأتي ارتفاع أسعار الغاز الروسي وتحول تركيا للبحث عن مصادر جديدة خاصة بعد الأزمة العنيفة التي ضربت العلاقات الروسية التركية جرّاء إسقاط الطائرة الروسية، فضلاً عن تحرّك تركيا نحو إنشاء محطتين لشراء الغاز الطبيعي المسال. غير أنّ ذلك كله لا يمنع كون أنقرة تسعى بشكل رئيسي نحو تحقيق الوصول كمنصّة لتوزيع الغاز إلى الدول الأوربية، الأمر الذي يشكل في ذاته إضراراً بالمصالح الروسية، حيث يحول أنقرة إلى منافس حقيقي بالنسبة لموسكو على السوق الأوروبية.

هذا المشهد المرتبك في علاقات تركيا وروسيا يبرز إلى حد كبير حجم التناقض الشديد في المصالح والخلافات التي تؤصل لتاريخ وراهنيه علاقات الطرفين ببعضهما، فضلاً عن رغبتهما في الانطلاق من عمق المتغيرات التي عصفت بمفهوم العلاقات الدولية، الأمر الذي يدفعهم نحو تحرير زاوية الخلافات في ما بينهما، حتى يسمحا دوماً بالمرور الآمن للمصالح دون الاصطدام الحتمي.

هل احتضنت قمة العلا مصالحة حقيقية؟

عبد الناصر الحسين

بعد «قمة العلا» التي احتضنتها المملكة العربية السعودية في 2021/1/5 والأفراح العارمة التي أظهرتها شعوب دول الخليج العربي، وخاصة أفراح الشعب القطري، وبعد أن شاهد العالم كلّه ذلك الاستقبال العربي من ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» لأمير دولة قطر «تميم بن حمد»، ظننا لوهلة أنّ حكام قطر سيتلقفون تلك اللحظة التاريخية بحرص وعناية، حفاظاً على ما تم إنجازه في القمة الخليجية وبيانها الختامي.

لكن التعقيبات التي ظهرت من القطريين لم تعكس أبداً أجواء المودة والتقدير التي ظهرت لساعات معدودات، لتنبئ أنّ القوم ما زالوا «يعضون على مكر» ويصرّون على متابعة النهج القديم ذاته، لجهة التحالف مع إيران ضد العرب، واحتضان الإرهابيين ضد شعوب المنطقة.

فعلى الجبهات الإعلامية ما زالت حرب منصّات «الإخوان المسلمين» المدعومة من قطر مشتعلة، وهي تتداول محاور محددة منها، أنّ قطر قد انتصرت على محور المقاطعة بالضربة القاضية، مصورين الأمر وكأنّ الدول الرافضة للإرهاب هي التي زحفت إلى القطريين تطلب ودّهم وتنشد قربهم، وأنّهم بحاجة ماسّة إلى المصالحة مع قطر وقد أضناهم مرُّ الجوى وأعياهم ألم البعاد، متجاهلين أنّ قطر معنيَّة بالبيان الختامي لقمة العلا، والذي أدان التدخلات الإيرانية في المنطقة، وشجب التنظيمات الإرهابية، وهذان الأمران هما جوهر الخلاف بين دول المقاطعة ودولة قطر.

ومما يتحدّث به الإعلام المموّل من قطر، ذلك الهمز واللمز بالعلاقات المصرية الإماراتية، في محاولة يائسة لدسّ الفتنة وتسميم الأجواء، فتارة يتحدّثون عن تبعية مصر للإمارات، وتارة أخرى يتحدّثون عن تهميش دور الإمارات، فما دام للكذب مقابل مادي فلتكذب قنوات الفجور ما شاءت، ومنها قناة الحوار ومكملين والشرق وغيرها.

والغريب في الأمر أنّ يكون ذلك الخطاب مواكباً لحالة أقل ما يقال فيها إنّها تهيئة لمصالحة شاملة، فكيف سيكون خطابهم لو اشتعلت حرب حقيقية بين الأطراف المجتمعة في العلا؟.

عندما تتوقف مذيعة قناة الجزيرة «غادة عويس» على مشهد ولي العهد السعودي وهو ينتظر هبوط تميم من مدرج الطائرة، ناشرة تغريدة تقول فيها: "ينتظر".. فما المعنى الذي أرادته المغردة؟. المؤكد أنّها لم تجد شيئاً وجيهاً يستحق التعليق عليه سوى الحديث عن مراسم كرم الاستقبال والضيافة، لكن هذا ليس في وارد العقلية التي دأبت على نشر الفتن والتحريض على الكراهية المقيتة.

وبالعودة لقمة العلا، فقد ركزت القمة على ملف محاربة الإرهاب، واعتمدت في بيانها الختامي اعتبار «الحرس الثوري الإيراني» منظمة إرهابية، والترحيب بالجهود الدولية لمحاربة «داعش»، وتصنيف «سرايا الأشتر وسرايا المختار» في البحرين، كتنظيمات إرهابيّة، والإشادة بالدول التي صنّفت «حزب الله» كتنظيم إرهابي. وحين تتغاضى القمة عن مسألة تصنيف «الإخوان المسلمين» كجماعة إرهابية فهذا أمر يمكن فهمه في إطار إعطاء الفرصة للإخوان المدعومين قطرياً لمراجعة خطهم التخريبي والكف عن سياسة التحريض على العنف ونشر الكراهية، كما يمكن تفهمه على مبدأ التخفيف من دفتر الشروط على قطر، في محاولة لاحتواء قطر، وخاصة أنّ تصنيف الإخوان على لوائح الإرهاب ليس محل إجماع دولي.

ومع ذلك فقد تابع الإخوان في النهج ذاته وربما بشراسة أكثر، مع أنّ روّاد الإعلام المموّل قطرياً قد يواجهون خطر توقف الدعم عنهم، ليبدؤوا رحلة البحث عن داعم جديد، وتبقى إيران المرشّح الأول لهذا الدور.

وبالحديث عن إيران، فقد قال وزير خارجية إيران، جواد ظريف: "نبارك لقطر نجاحها في مقاومتها الشجاعة مقابل الضغط والابتزاز، وحان الوقت للقبول برؤيتنا الخاصة بتكوين منطقة قوية". فهل هذا يعني أنّ قادة قطر طمأنوا حكام إيران مسبقاً بأنّ القمة لن تؤثر على علاقات الطرفين، وسيبقى تنسيق المواقف المشتركة قائماً؟ يتساءل أحدهم.

لتظهر أصوات المحللين القطريين معلنة أنّه لا علاقة للقمة التصالحيّة بعلاقات الدول، فهي أمور سيادية، ترتبط بمصالح كل دولة، ليتساءل آخر فيقول: حتى لو كانت تلك العلاقات مع دول تمارس العداء والاعتداء على دول محددة، مثل مصر والسعودية والإمارات.

وعن إغلاق قناة الجزيرة، الذي كان شرطاً من شروط أطراف المقاطعة، قال الوزير القطري «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني» إنّه "لم يُطرح موضوع قناة الجزيرة وهي مؤسسة نفخر بها وبإعلامييها وبوجودها في قطر"، مؤكدا أنّ قطر تكفل حرية التعبير، وينبغي التعامل مع موضع القناة بإيجابية وبطريقة بنّاءة.. وفيما يتعلّق بإيران، قال الوزير: "إنّ لدول مجلس التعاون رؤى مختلفة مع إيران، ونريد حلولا لخفض التصعيد".

كما كانت دولة قطر جدليّة في مواقفها من أشقائها الخليجيين، فقد جاءت قمة العلا غريبة الأطوار، بدأت بالمصافحة والعناق والابتسامات اللطيفة، لكنها زرعت بتعقيبات سالبة، ومع هذا تبقى مرحلة ما بعد «العلا» أفضل من مرحلة ما قبل «العلا».

ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان»(يمين) وأمير دولة قطر «تميم بن حمد»(يسار)

أمريكياً.. الحوثيون منظمة إرهابية

خالد الزعتر

الخطوة التي اتّخذتها إدارة ترامب بالعمل على تصنيف ميليشيات الحوثيين "منظمة إرهابية"، لا شك أنّها خطوة تأخرت كثيراً، ولكن هذه اليقظة الأمريكية لاشك أنّها سيكون لها تبعات على مسألة إحداث يقظة في طريقة التعاطي الدولي مع الأزمة اليمنية، وبالتالي فهذه الخطوة مهمة جداً في إعادة هيكلة التعامل الدولي، وبخاصة المنظمات الدولية (مجلس الأمن والأمم المتحدة) مع الملف اليمني، وفق قواعد حماية الشرعيّة الدولية.

المتابع لطريقة تعامل الأمم المتحدة عبر مبعوثها الأممي، مارتن غريفيث، مع الأزمة اليمنية، يجد أنّه تعامل يتم خارج القواعد التي تأسس عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهو تعامل قائم على مهادنة الميليشيات الحوثية ومحاولة إحداث مساواة بين الشرعية اليمنية والميليشيات الانقلابية، وهو ما يعني أنّ الأمم المتحدة في طريقة تعاطيها مع الملف اليمني تجردت من مسألة حماية الشرعية الدولية وقرارات الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وبات التعامل مع هذه الميليشيات على أساس التعامل الشخصي لعقلية المبعوث، مارتن غريفيث، بعيداً عن العمل المؤسساتي القائم على حماية المواثيق والقرارات الدولية، التي لعبت دوراً رئيساً في تشكيل هذه المنظمة ورسم ملامح طريق عملها الرئيسي.

وبالتالي، ربما ما يدعو للتفاؤل أكثر اتجاه الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الميليشيات الحوثية "منظمة إرهابية" أنّها ستعيد ترتيب المنظومة الدولية في طريقة تعاطيها مع الملف اليمني، وبالتالي تعمل على رسم ملامح استراتيجية جديدة قائمة على حماية الشرعية الدولية، والقضاء على حالة الانقلاب التي نشاهدها في التعامل الأممي مع الملف اليمني.

وبالعودة إلى الخطوة الأمريكية بتصنيف ميليشيات الحوثي "منظمة إرهابية"، فهي سوف تدفع المؤسسات الأمريكية لأن تكون أكثر جدية في قطع الطريق أمام تدفق الموارد للميليشيات الحوثية، وبالتالي معاقبة الدول أو المؤسسات أو الأشخاص ممن يتورّط في دعم هذه الميليشيات، وبالتالي فهذا سيقود لتضييق الخناق المالي على ميليشيات الحوثي، وبالتالي العمل على إغلاق مصادر تمويلها، وهي خطوة مهمة جداً وستكون مؤثرة بجانب حالة الاختناق العسكري الذي تعيشه الميليشيات على الأرض وحالة الإنهاك النفسي التي تتصاعد داخل صفوف هذه الجماعة، ما يقود لقطع شوط كبير في طريق الخلاص من هذه الميليشيات.

لن تجد الولايات المتحدة الأمريكية عقبات أمام ممارسة تأثيرها السياسي الدولي لحثّ الدول الغربية على الذهاب بنفس الاتجاه واتخاذ نفس الخطوة عبر "تصنيف الميليشيات الحوثيّة" تنظيماً إرهابياً ، لأنّه لم يكن هناك خلاف جذري بين الدول الغربية على هذه المسألة، بل كانت الخلافات "سطحية" تتركّز حول مدى تأثير هذه الخطوة على إمدادات المساعدات الإنسانية، وبالتالي تعكف الإدارة الأمريكية على درس طرق بديلة. في تقديري، إنّ نجاح الولايات المتحدة في إيجاد طرق بديلة لإيصال المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، يساهم في توحيد السياسة الغربية تجاه ملف اليمن واتجاه تضييق الخناق أكثر على الميليشيات الحوثية.

يبقى التساؤل المهم هنا، ما هي الخيارات التي ستتبعها الولايات المتحدة ما يعد تصنيف الميليشيات الحوثية "منظمة إرهابية"؟ هل ستكون الخيارات الأمريكية محدودة فقط على التأثير السياسي الدولي، وخيار فرض العقوبات عبر تضييق الخناق على مصادر تمويل هذه الميليشيات، أم ستذهب الولايات المتحدة في توسيع دائرة خياراتها، وذلك عبر "إدراج الخيار العسكري"، بحيث تكون قيادات الجماعة الحوثية هدفاً عسكرياً للولايات المتحدة، كما كان أسامة بن لادن والبغدادي (هدفاً عسكرياً)، انتهى بهم المطاف بالقتل على يد القوات الأمريكية؟.

من تجمع لمناصري جماعة الحوثي

بعد حسم.. هل تصنّف أمريكا الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً؟

داليا زيادة

قبل أيام قليلة من انتقال السلطة رسمياً من الرئيس الجمهوري ترامب إلى الرئيس الديمقراطي جو بايدن، عمت الفوضى السياسية، بشكل غير مسبوق، أرجاء العاصمة الأمريكية واشنطن، من جرّاء الانقسامات السياسية الحادة داخل المجتمع الأمريكي، بين مؤيدي ترامب المنتمين إلى اليمين المتطرّف، وبين مؤيدي بايدن المنتمين إلى الحركات اليسارية المتطرفة حديثة النشأة في داخل المجتمع الأمريكي، إلا أنّ ذلك لم يمنع إدارة الرئيس ترامب من إعلان بعض القرارات الهامة تنفيذاً لوعود ترامب السابقة بشأن ملاحقة التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط.

فقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في الأسبوع الأول من شهر يناير، عن إدراج جماعة الحوثي في اليمن على قوائم الإرهاب، في خطوة لم يستغربها المراقبون، بوصفها استكمالاً لمنهج إدارة ترامب في محاربة إيران وميليشياتها المنتشرة عبر المنطقة، لكن كانت المفاجأة حقاً هو قيام وزارة الخارجية الأمريكية، في منتصف يناير، بإعلان تشديد العقوبات على حركة حسم التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تعمل في مصر منذ عام ٢٠١٤، وإدراجها على قوائم التنظيمات الإرهابية الأجنبية، التي تصدرها الخارجية الأمريكية مرة كل عامين، وقد جددت هذه الخطوة الأمل لدى كثيرين في إمكانية قيام الولايات المتحدة بتصنيف جماعة الإخوان، أيضاً، كمنظمة إرهابية أجنبية.

وقد سبق أن وضعت الخارجية الأمريكية، في عام ٢٠١٨، كل من حركة حسم وجماعة لواء الثورة، الإخوانية أيضاً، على القائمة الخاصة للتنظيمات الإرهابية الدولية، بسبب ما يقومون به من أعمال عنف تستهدف مدنيين، حيث إنّ حركة حسم هي عبارة عن ميليشيا مسلحة خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، بعد سقوط حكم الإخوان في مصر في يونيو ٢٠١٣، وقام بتكوين هذه الحركة عدد من شباب جماعة الإخوان الذين أرادوا تنفيذ عمليات إرهابية في ربوع مصر بهدف إحداث حالة من الفوضى تمهد لعودة الإخوان للحكم مرة أخرى، وقد استهدفت عمليات الحركة رجال الجيش والشرطة وأسرهم وبعض مؤسسات الدولة، وبعض الرموز السياسية، مثل النائب العام، المستشار هشام بركات، الذي قامت حركة حسم باغتياله أثناء خروجه من منزله، في يونيو ٢٠١٥، وقد تمت عملية اغتياله بالتنسيق بين مؤسسي الحركة الذين هربوا من مصر إلى تركيا، وشباب ينتمون تنظيمياً لجماعة الإخوان المسلمين كانوا يعيشون في مصر آنذاك.

كما ذكرت الخارجية الأمريكية، في نفس البيان، أنّها راجعت وضع حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، المصنّفة مسبقاً كتنظيم إرهابي، وقررت الاستمرار في تصنيفها على قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية.

وجدير بالذكر هنا، أنّ جماعة الجهاد الإسلامي، رغم أنّها تعمل في غزة، ومدعومة بقوة من إيران، إلا أنّها في الأصل تنتمي لحركة حماس، التي هي بدورها أحد الأذرع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس أيضاً مصنّفة كتنظيم إرهابي لدى أمريكا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، منذ التسعينيات.

إنّ تصنيف حركة حسم من قبل الخارجية الأمريكية، كمنظمة إرهابية، هو دليل جديد على أنّ جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة تتخذ من ممارسة العنف منهجاً لها، وبالتالي هي مؤهلة تماماً لتصنيفها على أنّها منظمة إرهابية أجنبية وفق القانون الأمريكي. ومن المؤسف أنّ كل التنظيمات المسلحة التابعة للجماعة، ومنها حركة حسم ولواء الثورة وحماس والجهاد الإسلامي، كلها فصائل مسلحة تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك، ما تزال الولايات المتحدة غير قادرة على تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، لأسباب بعضها سياسي وبعضها قانوني.

من الناحية القانونية، فإنّ الثغرات القانونية التي يستند عليها الفريق الرافض لإدراج الإخوان على قوائم الإرهاب داخل أروقة صناعة القرار في أمريكا، ما زالت قائمة، ولم يتم حلّها أو تقديم ما يثبت ضرورة تجاوزها، وأهمها هو عدم إمكانية إثبات أنّ جماعة الإخوان تتحرك ككيان واحد ينتهج كل أطرافه العنف، بما في ذلك القيادات والسياسيين التابعين لها، وبرغم كل ما قدمناه في السنوات الماضية، كمراكز أبحاث ودول وحكومات، إلى الإدارة الأمريكية، من مستندات تثبت تورّط جماعة الإخوان في أعمال عنف، وبرغم حقيقة أنّ الإخوان تتخذ فكرة الجهاد العنيف شعاراً ومنهجاً لها، إلا أنّ إثبات المسألة قانونياً لوزارة العدل الأمريكية ووزارة الخارجية وغيرها من الأجهزة المسؤولة داخل الولايات المتحدة بشكل لا يقبل الجدل، لم يتم حتى الآن.

أما من الناحية السياسية، فعلى الرغم من أنّ جماعة الإخوان المسلمين قد أصبحت ورقة محروقة بالنسبة لجميع الأطراف التي كانت تدعمها في السنوات الماضية، بدءاً بتركيا وقطر، وانتهاءاً ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للانقسامات الشديدة بين قياداتها وتشتت قواعدها، لكن ما بقي أردوغان وحزبه الإخواني في سدة الحكم في تركيا، وبقيت فصائل الجماعة في مناصب سياسية في دول، مثل تونس والمغرب والأردن والحكومة الفلسطينية، سوف يستمر الوضع على ما هو عليه، وستحسب الولايات المتحدة ألف حساب لمسألة إدراج الإخوان كتنظيم إرهابي دولي، حتى لا تخسر علاقاتها الدبلوماسية ومصالحها السياسية مع هذه الدول.

والحقيقة لست متفائلة بأنّ الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس جو بايدن قد تتخذ خطوات جادة نحو تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية، لكن علينا مواصلة الجهد في توثيق عنف جماعة الإخوان المسلمين وتوعية الرأي العام، في جميع أنحاء العالم، بحقيقة الأيديولوجية المتطرفة التي تتبناها جماعة الإخوان المسلمين، وتتغذّى عليها كل المنظمات الإرهابية الإسلاموية، التي تنشر الخراب في شرقنا الأوسط اليوم.

على الأقل هذا النشاط في كشف الوجه القبيح للجماعة، ربما يحدّ من قدرتها على الانتشار واستعادة قوتها في ظل حالة الفوضى، الاقتصادية والسياسية والصحية، التي تسود العالم كله الآن.